

جامعة قاصدي مرباح
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



مذكرة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم السياسية
الشعبة: علوم سياسية
التخصص: تنظيم سياسي إداري
من إعداد الطالبة: فاطنة بوخطة

بعنوان:

تأثير العولمة على المواطنة

نوقشت و أجزيت بتاريخ:

05 جوان 2014

أمام اللجنة المكونة من السادة :

- د قاسم ميلود- أستاذ محاضر.....(أ)-.....رئيسا
- د شمسة بوشنافة- أستاذة محاضرة (أ)- مشرفة و مقررة
- أنور الدين حشود-.....(ب)-.....عضوا

السنة الجامعية: 2014/2013

إهداء

الحمد لله الذي علم بالقلم و أشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له مانح الخيرات و النعم، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله خير من اصطفى و بعث إلى جميع الأمم.

أفضل بإهداء هذا العمل إلى من أحببتها و غمرتني بنورها و حانها شمعة حياتي، وردتي، و سيدتي في هذه الدنيا، و التي لم تبخل يوما بالدعاء لي. من رعنتني و مازالت ترعاني بعين المودة.

"أمي الغالية حفظها الله و أطال في عمرها".....عرفان و تقدير للجميل.

إلى من رأته بين الناس رجلا، و بين الرجال بطلا، و بين الأبطال مثلا سيدي سأحاول أن أعطيك حقل من العطاء لأنني لو منحتك الدهر كله، ما استطعت أوافي بحقلك إليك

'أبي العزيز أطال الله في عمرك'.....تقدير و عرفان بالجميل.

إلى أروع إنسان و هدية في هذا الكون ساعدني في مسيرة حياتي و دراستي وكان سببا في نجاحي " خطيبي محمد سراج "

إلى أخواتي وإخوتي و سندي و ذخيرتي. كما اخص بالذكر صديقتي الوفيات. إلى كل هؤلاء اهدي ثمة نجاحي.

فاطنة

شكر و تقدير

قال الله تعالى

”والله يتكبر ويرضه لكم...“ الزمر الآية 09

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

إله العلي القدير الذي وهبنا العقل وجعل للإنسان أحسن مخلوق

أفصح بكامل شكرى وتقديرى إله الأمانة المحترمة البركوة

بوشنافة نعمه على قيوها الأبرار على عزز العمل وعلى كل ما بدرته

من جهدي بسبب إنجازه

وأشكرها على حسن صبرها وعملها وتقديرها النصيح

كما أوجه بشكري وإكافة الأمانة والإله ليس بنفس العلم

العباسية

شكر لكم جميعا

ملخص

الدراسة

ملخص الدراسة:

كانت مشكلة الدراسة تبحث في سر انعكاس العولمة على المواطنة و ماهي أهم الجوانب التي مستها العولمة لتغير من مفهوم المواطنة.

بحيث أن مفهوم المواطنة كان له تعريف غير الذي هو في زمن العولمة ، و هذا التغيير كان نظرا لجملة التغييرات الثقافية و السياسية و الاقتصادية التي أحدثتها العولمة لتأثر في الفرد المواطن و في فكره و معتقداته و قيمه و ثقافته ن فيتخلى و يتجرد عن ولاءه و انتمائه ازاء وطنه و هذا كله راجع الى عدم قدرة الدولة على توفير الأمن و الطمأنينة و العيش الكريم للفرد، هذا كله بسبب هيمنة الدول المتقدمة على الدول المتخلفة الضعيفة ، كما أن لوسائل الاعلام دور كبير في تراجع الفرد عن حضارته و التخلي عن مبادئه و هذا كله راجع لعدم استخدامه الجيد لهذه الوسائل ، كما أدت العولمة الى زيادة الوعي السياسي للفرد ، و أدت الى اضعاف دور الدولة ، كما نلمس الدور الفعال الذي لعبه المجتمع المدني العالمي وهو مؤسساته الفاعلة في المجتمع بالدفاع عن حقوق الأفراد و تحقيق المساواة العالمية بين كافة المواطنة و هذا ما نتج عنه بالمواطنة العالمية.

Summary of the study:

The problem of the study was to research for secret of reflexion the globalisation at citizenship and the most important parts that the globalisation was tooched, to affect in the concept of the citizenship. Indeed, the most comprehensible of the citizenship was identified by another that can exist in the world of globalisatio, this modification was insight to whole of cultural, politics, economic variation. that it causing the globalisation to affect in individual, and citizen in his thinking, believing, value and culture, for leaving and undressing on loyalty and resort in front of his notion. All of these it reffers to losing the state his capacity of providing security, safety and respectable living to the individuale. In the other wise, too that is considered as a cause of hegemony the progressing satates at the weakling satates. Just as the communciation tools playing the great role in retreating the individual off his civilization and leaving off his principels, as a result, to reffering of absence a good utilisation, so the performence of the globalisation is deal with increasing the politic war of individual, and weakling part of the state when touching the effective role that can the social civil universal and effective condolence in the social tht may defend about the rights of individual in achieving global citizenship.

حقائق

مقدمة

تمثل المواطنة أحد أسس بناء الدولة و هي حق من الحقوق التي ناضل من أجلها الكثيرون و اكتساب هذا الحق مرتبط بتطور مراحل الحياة بداية من الحياة القبلية إلى ظهور الدولة. وتعرف المواطنة نسبة إلى الوطن و هو مولد الإنسان في البلد الذي هو فيه، ويتسع معنى المواطنة ليشمل التعلق بالبلد و الانتماء إلى تراثه التاريخي و لغته و عاداته. و قد ارتبط هذا المفهوم عبر التاريخ بإقرار المساواة و بقبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساوين، في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة و تولي المناصب و المساواة أمام القانون.

كما أن المواطنة تعبر عن الحقوق و الواجبات و هي أداة لبناء مواطن قادر على العيش بسلام و تسامح مع غيره على أساس المساواة و تكافؤ الفرص و العدل، قصد المساهمة في بناء و تنمية الوطن و الحفاظ على العيش المشترك فيه. و يعبر مفهوم المواطنة عن العديد من الأبعاد منها البعد القانوني و هو تنظيم العلاقة بين الحكام و المحكومين ، و البعد الاقتصادي و يهدف إلى إشباع الحاجات المادية و الأساسية للبشر، و البعد الحضاري و الثقافي الذي يتعلق بالجوانب النفسية و الروحية للجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية و نبذ محاولات التهميش.

و المواطنة تتأثر بتغيرات عديدة منها العولمة و هي ظاهرة عالمية و تعني جعل العالم في قرية كونية صغيرة، حيث نتج عنها تغيرات مست المواطنة في جوانب عديدة كالجانب السياسي و الاقتصادي و الثقافي و الاجتماعي و حتى الديني.

كما أدت إلى تغيرات مست كيان الدولة ، و أدت إلى تزايد دور المواطن في الحياة السياسية من خلال تقليده مناصب عليا و مشاركته في تسيير الحكم. هذه التغيرات الناتجة عن العولمة مست المواطنة و أدت إلى طرح العديد من الأسئلة حول مفهوم المواطنة .

1- أهمية الموضوع:

إن تناول موضوع تأثير العولمة على المواطنة، يعود إلى ظهور العولمة و ما أحدثته من تحولات بعض الجوانب و لاسيما فيما يتعلق بانعكاس العولمة على المواطنة.

2- أهداف الدراسة:

نظرا لأهمية موضوع الدراسة و لأنه ظاهرة عالمية. تشغل بال العديد من العلماء ، تهدف دراسة هذا الموضوع إلى تسليط الضوء على مفهوم المواطنة و على انعكاسات العولمة على المواطنة و ما هي مظاهر هذا الانعكاس و أهم السبل التي يمكن انتهاجها لتفادي هذا التأثير.

3- أسباب اختيار هذا الموضوع:

الأسباب الذاتية:

إن تناول موضوع تأثير العولمة وهذا يعود إلى رغبتى واهتمامي الشخصي لدراسة موضوع المواطنة و تبين أهميته و خصوصا في الوقت الراهن نظرا لبروز ظاهرة العولمة و ما أحدثته من تغييرات مست جوانب الحياة.

الأسباب الموضوعية:

بالرغم من الدراسات و البحوث و الاهتمام الذي حظي به مفهوم المواطنة و من قبل العديد من الباحثين إلا أن هناك بعض الدراسات لازالت غائبة عن قائمة البحوث ، خاصة في دراسة تأثير العولمة على المواطنة. من عدة جوانب لأن أغلب الباحثين لم يتناول انعكاس العولمة على المواطنة على المجتمع العالمي.

4- إشكالية الدراسة:

اهتمت دول العالم في القديم و الحديث بتوضيح حقوق المواطنة و واجباتها وفق أسس تبني عليها من أجل الحفاظ على كيان الدولة و ترقية حقوق المواطن، إلا أن الدول الغربية سعت إلى طمس مفهوم المواطنة خصوصا الدول الضعيفة، و الآن في عصر العولمة تحاول أن تفرض على الشعوب هذا المفهوم لخدمة مصالحها. ولهذا يجب دراسة مختلف الجوانب التي تؤثر فيها العولمة على المواطنة و بناء على هذا يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لبحثنا وهي:

ما هي انعكاسات العولمة على المواطنة؟ و ما هي مظاهر و حدود هذا الانعكاس؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية :

- ما مفهوم المواطنة و هي مرتكزاتها؟

- ما هي أهم مراحل نشأة مفهوم المواطنة؟

- أين يكمن أثر العولمة على المواطنة؟

- ما هي حقوق و واجبات المواطن في ظل العولمة؟

- ما الفرق بين المواطنة القومية و المواطنة العالمية؟

5- الفرضيات:

- كلما قام المواطن بواجباته إزاء وطنه كلما حصل على حقوقه.

- كلما تفككت الهوية الوطنية كلما ضعف الولاء للوطن .

- كلما كان هناك وعي سياسي كلما تضاعفت المشاركة السياسية.

6- منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على:

المنهج التاريخي و هو منهج يقوم على دراسة الفترات الزمنية أي المراحل التاريخية للظاهرة

المدروسة و المنهج الوصفي والذي هو منهج استقرائي يقوم على الملاحظة و الوصف الدقيق

للظاهرة موضوع الدراسة و يهتم بدراسة الحقائق العلمية و يصفها كما هي ثم يمتد إلى تفسيرها.

7- الدراسات السابقة:

لا يوجد موضوع لم تكن له دراسات سابقة و قد شكل موضوع المواطنة محور نقاش و دراسات

من قبل مجموعة من الباحثين منها:

- دراسة نائر رحيم كاظم، العولمة و المواطنة و الهوية، التي نشرت في مجلة القادسية في الآداب

و العلوم التربوية، 2009، العدد 1. و الذي تناول تأثير العولمة على المواطنة و الهوية العلاقة

و توصلت الدراسة إلى أن العولمة تؤثر على المواطنة أي تنقلها من المستوى القومي إلى المستوى

العالمي كما وضح لنا أن العولمة تؤثر على الهوية الثقافية للفرد و إبعاده عن قيمه و مبادئه و تغيير

من سلوكه و ثقافته أي أن، لها آثار سلبية و ايجابية و هذا التأثير في الهوية الثقافية يؤثر على المواطن.

- دراسة كرازدي (إسماعيل)، العولمة و الحكم نحو حكم عالمي و مواطنة عالمية، (رسالة ماجستير

قسم العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر - باتنة-). تناول الباحث

في هذه الدراسة العولمة و الحكم و كيف تتحقق مواطنة عالمية في ظل العولمة و هنا وضح لنا

أن ظاهرة العولمة و التي هي وليدة عن صنع الدول الغربية للسيطرة و لكي تتحكم أي أن هذه الدول ابتكرت العولمة لكي تتحكم و تسيطر على الأمم الأخرى .

- دراسة قايد دياب ، المواطنة و العولمة (تساؤل الزمن الصعب)، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، 2007. وفي هذا الكتاب حاول الكاتب أن يوضح لنا مفهوم المواطنة و مراحل تطورها و علاقتها بالعولمة و كيفية تحقيق المواطنة العالمية و توصل الكاتب إلى أن العولمة أترث على المواطنة من عدة جوانب كالجانب الثقافي و السياسي و الاقتصادي و رأى أنها تضعف من قوة الدولة و ولاء المواطن و رأى بأن العولمة حققت المواطنة العالمية أي كل المواطنين سواسية و يتمتعون بنفس الحقوق دوليا.

8- صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي عمل من صعوبات و أهم هذه الصعوبات التي واجهتنا في مذكرتنا هذه هي قلة المراجع.

9- خطة الدراسة:

قسمت الدراسة إلى فصلين ،خصص الفصل الأول لدراسة الإطار ألفاهيمي للمواطنة وذلك بإبراز مفهوم المواطنة و الإطار التاريخي لنشأتها ثم تناولنا أهم مرتكزاتها و أيضا أهم الحقوق و الواجبات الواجب توفرها لتحقيق المواطنة، أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى تعريف العولمة و أهم أسباب بروزها و تأثيرها على المواطنة.

الفصل الأول

ماهية المواطنة

الفصل الأول : ماهية المواطنة

تعد المواطنة بوصفها شعورا وجدانيا واحدة من أهم الركائز التي تقوم عليها الديمقراطية والتي ظهرت مند القدم في المجتمع الأثيني و الروماني فكلا المجتمعين كانت لهما نظرة مختلفة للمواطنة، ولقد عرف هذا المصطلح تطورات مختلفة عبر المراحل الزمنية ففي كل مرحلة كان لها تعريف ومفهوم خاص وذلك تحت التأثيرات والظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي حدثت عبر الفترات الزمنية وأدت إلى تغيير في مفهوم المواطنة و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: تعريف المواطنة

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف المواطنة باعتبارها من أهم المواضيع التي حضيت باهتمام العديد من المفكرين والفلاسفة والعلماء،الذين حاولوا أن يقدموا تعريفا واضحا كل من وجهة نظره وهذا ما أدى إلى التغير في مفهومها عبر مراحل الحياة. فما هي معاني ودلالات مفهوم المواطنة؟

المطلب الأول: مفهوم المواطنة لغة و اصطلاحا

المواطنة في اللغة العربية مأخوذة من الوطن وهو محل الإقامة والحماية¹، و الوطن في لسان العرب هو المنزل الذي تقيم فيه وهو موطن الإنسان ومحلّه. ويقال أوطن فلان أي إتخذها محلا ومسكنا يقيم فيها، و أوطنت الأرض ووطنتها توطينا واستوطنتها أي اتخذتها وطنا².

والمواطنة اصطلاحا تعني صفة المواطن الذي تحدد حقوقه وواجباته عن طريق التربية الوطنية، و تتميز المواطنة بولاء المواطن لوطنه و خدمته في أوقات السلم و الحرب و التعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي و الفردي و الرسمي و التطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع و توحد من أجلها الجهود و ترسم الخطط و توضع الموازعات³.

¹ - نسرین عبد الحمید نبیه، مبدأ المواطنة بين الجدل و التطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، 2008، ص142.

² - حمدي مهران، المواطنة و المواطن في الفكر السياسي، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الطبعة الأولى، ص67.

³ - نائر رحيم كاظم، العولمة و المواطنة و الهوية، مجلة القادسية في الآداب و العلوم التربوية، 2009، العدد1، ص256.

و في اللغة الانجليزية فان لفظ Citizenship تعني كما تقول دائرة المعارف البريطانية: هي العلاقة بين الفرد و الدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات و حقوق متبادلة في تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات¹.

المطلب الثاني: مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي و الفكر الإسلامي:

تعريف المواطنة في الفكر السياسي الغربي على أنها صفة المواطن الذي يتمتع

بالحقوق و يلتزم بالواجبات في إطار الدولة القومية التي ينتمي إليها².

كما أن المواطنة تعطي للفرد عدة مزايا مثل الحماية داخل و خارج الوطن بالإضافة إلى الحقوق السياسية مثل تولي المناصب العامة كما تفرض عليه واجبات مثل الحفاظ على الدولة و الدفاع عن مقوماتها، وهي أيضا إحساس المواطن بالعدالة و المساواة الاجتماعية و احترام الأقلية و تكافؤ الفرص و الالتزام بحق المواطنين جميعهم في المشاركة السياسية. و وجود ضمانات قانونية تكفل حق المواطنين و تحدد واجباتهم³. تعد المواطنة نسق قيمي أو جملة من القيم المعيارية تمثل حق الإنسان في الحياة الآمنة و العدالة و المساواة في الحقوق الاجتماعية لكل فرد في المجتمع بغض النظر عن جنسه أو دينه أو مذهبه، وكذا حقه في التعبير عن رأيه و انتخاب من يمثله على قمة السلطة السياسية و هي بذلك (المواطنة) الإمكانية الأساسية لتكريس سيادة القانون و المساواة أمامه و ممارسة الحد الأدنى من الحقوق⁴، كما تبرز أهمية المواطنة في كونها تمثل إحدى المقومات الأساسية للمجتمع، فالمواطن هو الغاية

¹ - سعيد عبد الحافظ، المواطنة حقوق و واجبات، المتاح في:

<http://maraji3-elondy.blogspot.com/2011/05/blogspot8913.html>، بتاريخ 12-03-2014، ص2.

² - محمد حلمي عبد الوهاب، المواطنة السؤال الصعب في زمن العولمة، المتاح في:

<http://www.aawasat.com/details.asp?article=441654@issuen.01055#u35utqe3>، بتاريخ 2014/2/7، ص3.

³ - أماني غازي الجرار، المواطنة العالمية، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص ص (42-43).

⁴ - بدر الدين القمودي، مفهوم المواطنة، المتاح في: <http://antariroyal.conalblog.com/>، بتاريخ 28 يونيو 2009، 23h10.

الأساسية لمختلف الأنظمة السياسية و الديمقراطية بصفة خاصة و يعتبر مبدأ المواطنة كمقوم أساسي لتحديد العلاقة بين المواطن و الدولة و بين المواطنين فيما بينهم¹.

أما مفهوم المواطنة في الفكر الإسلامي مشتق من الوطن أي البلد و هذا ماورد في سورة (إبراهيم 35) بعد بسم الله الرحمن الرحيم: "وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ" فقد جعل رسول الله عليه الصلاة والسلام بفطرته النقية و حسنه الإنساني، مسلمي المدينة المنورة من حيث لا يشعرون مواطنين يمارسون المواطنة. تم ذلك حين سوّى بل آخى بين المهاجرين والأنصار من ناحية و جعل لغير المسلمين من يهود و نصارى ما للمسلمين و عليهم ما على أتباعه من ناحية ثانية. فكان التعايش السلمي، الديمقراطي في مجتمع المدينة إلى أن خان اليهود عهدهم و خرقوا (وثيقة المدينة)، التي ترجمت النص القرآني، الديني إلى نص مدني. لقد أنجزت الديمقراطية العملية في حياة الرسول الكريم الذي لم يفرّق بين العربي والأعجمي ولا بين السيد والعبد ولا بين الأبيض والأسود، إلا بالتقوى وهي في جوهرها منظومة الحقوق والواجبات في السلم والحرب. أي أن الرسول صلى الله عليه وسلم ساوى بين البشر و لم يفرق بينهم (المساواة)².

وفي الأخير نخلص من خلال ما قدمناه من تعريفات للمواطنة على أنها انتماء الفرد (المواطن) إلى الدولة التي ولد بها و خضوعه للقوانين الصادرة عنها و تمتعه بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق و التزامه بأداء مجموعة من الواجبات اتجاهها، فالمواطنة هي علاقة بين فرد و دولة كما يحددها قانون تلك الدولة لأن المواطن هو غاية كل الأنظمة السياسية و الديمقراطية كما أن المواطنة تبني على المساواة بين كافة المواطنين لأنها ركيزتها الأساسية ولأنها تعتبر أساس تحقيق الديمقراطية.

¹ محمد أحمد عبد النعيم، مبدأ المواطنة و الإصلاح الدستوري (دراسة تحليلية مقارنة)، القاهرة: دار النهضة العربية، 2008، ص 96.

² صالح المازقي، المواطنة و الحكم الرشيد في المغرب العربي، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية - ورقة في: 23-24-2013.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لنشأة مفهوم المواطنة

يعد مفهوم المواطنة قديماً، فقد ظهر منذ القرن 17م، إلا أن هذا المفهوم عرف تطوراً مع تطور المجتمعات و هذا ما سوف نحاول توضيحه في هذا المبحث أي ماهي مراحل تطور مفهوم المواطنة.

المطلب الأول: المواطنة عند الإغريق و الرومان:

يرتبط مفهوم المواطنة الحديث بأساس فلسفي قديم ذلك أنها ارتبطت بمفهوم الدولة المدينة التي تكونت في اليونان بعدة قرون قبل الميلاد و المواطنة ترجع إلى المفهوم اليوناني حول polis بمعنى البلدة أو المقاطعة أو المدينة أو تجمع السكان أو الأفراد الذين يعيشون في تلك المدينة و علاقهم ببعضهم وهي الوحدة الأساسية في التكوين السياسي.

و في الأصل فان المواطنة مقابل الغرباء في المدن الإغريقية القديمة هي المناخ الذي ولدت منه المعادلة الثانية الأحرار(المواطنون) و العبيد(الغرباء) و ليس العكس، فقد وجد المواطنون اليونان في مواطنتهم الأصلية مادة لتمييزهم ضد الآخرين و اشتقوا من ذلك قوانينهم التي استمرت من الرومان سيادة التشريع الأول في هذا المجال لكن مفهوم التسامح ظهر كنتاج لعصر النهضة و التنوير الذي سادا في أوروبا في القرن 17م على أنقاض حكم الإقطاع المتحالف مع الكنيسة الكاثوليكية .

إن فكرة المواطنة كان لها أثر بالغ في شد بنيان الإمبراطورية الرومانية من الربط بين أجزائها، و كان في عهد الإمبراطورية الأولى عدد غفير من الرجال الأقوياء على وعي بالمواطنة الرومانية و يرون فيها امتيازاً لهم، و في نفس الوقت التزاماً عليهم و يطمئنون إلى حقوقهم في ظل القانون الروماني و يبدلون التضحيات باسم روما عن طيب خاطر، و ذاع صيت روما رمزا للعدالة و العظمة و المحافظة على القانون حتى تجاوز حدودها كثيراً.¹

¹ - شريف الدين، مفهوم المواطنة. المتاح في، <http://www.wikipedia.org> بتاريخ 24-05-2014. 09-07-2010.

و يعود ظهور مفهوم المواطنة إلى زمن الديمقراطية المباشرة، كما يرجع أساس استعمالها إلى الحضارتين اليونانية و الرومانية، لأنه استخدم لتحديد الوضع القانوني و السياسي للفرد اليوناني و الروماني. و بعدما كانت المواطنة حقا و راثيا و كانت الديمقراطية مبنية على أساس المدينة، كانت الروابط بين المواطنين وثيقة بسبب القرابة و الصداقة و الجيرة التي كانت تجمعهم و الاشتراك في الحياة العامة و كانت تجمعهم تتم في أماكن عامة ليتشاوروا فيها بشؤون الحياة و القرارات السياسية، فكانت المواطنة مسؤولية تتضمن حق المشاركة في حكم المدينة اليونانية بشكل فعلي أو على الأقل حضور الاجتماع العام و استثنوا الغرباء المقيمين و النساء و العبيد، إلا أن المواطنة عند الرومان، شملت جميع الأراضي الرومانية و أقطارها و حصل سكانها المذكور باستثناء العبيد، على حق المواطنة و بسقوط الإمبراطورية الرومانية و ظهور النظام الإقطاعي تراجع مفهوم المواطنة في نهاية العصور الوسطى، حيث كانت المواطنة محصورة لمالكي الأراضي حسب الوضع الاجتماعي و السياسي للفرد¹.

أما فيما بعد فان رموز عصر التنوير أمثال (هوبز و لوك و روسو و مونتسكيو) طرحوا مفهوما يقوم على العقد الاجتماعي ما بين أفراد المجتمع و الدولة أو الحكم و على آلية ديمقراطية تحكم العلاقة بين الأفراد أنفسهم بالاستناد إلى القانون و عليه فقد ساد مفهوم المواطنة حيث تحول المواطن إلى ذات حقوقية و كينونة مستقلة بعد أن كانت القبيلة أو العشيرة أو الوحدة العضوية هي ذلك الإطار الذي ترتبط علاقاته بالآخرين بناء على موازين القوى و منطق القوة و مع انتصار الثورة الصناعية البورجوازية و تحرير الأفتان و العمالة الزراعية لزوجها في المصانع، أخذت القضية شكلا جديدا و الحقوق المدنية في الدساتير مع استمرار استغلالهم و اضطهادهم في الواقع².

¹ - قدرى فضل كسبه، منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين، (رسالة ماجستير)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، ص (32-33).

² - شريف الدين، مرجع سابق.

المطلب الثاني: المواطنة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين و القرن الواحد والعشرين:

يتميز القرن التاسع عشر عن القرون الماضية بسيادة مفهوم كان له بالغ الأثر عن العصور و هو سيادة مفهوم الليبرالية و التي لم تلبث أن تطورت و اتخذت أشكالاً مختلفة باختلاف تطبيقاتها لحركات ، تعد الليبرالية مصطلح مشتق من الكلمة الأثينية بمعنى حر و الليبرالية الجديدة أرسيت أسس النزعة الدستورية و التسامح الديني و التوسع في النشاط التجاري و النظرية الفردية هي الأساس الفلسفي للمذهب الليبرالي، و هي تقوم على أساس مبدأ أن كل فرد يتمتع بمجموعة من الحريات الطبيعية. و يعد مفهوم المواطنة أحد المفاهيم الرئيسية للفكر الليبرالي منذ تبلوره في القرن 17م كنسق للأفكار و القيم، تم تطبيقه في الواقع الغربي في المجالين الاقتصادي و السياسي حيث يمثل الرابط السياسي للأفراد و الدولة و يعكس تصور المنظومة الليبرالية للجماعة السياسية و العقد الاجتماعي و العملية التمثيلية السياسية و الحقوق و المكتسبات الفردية ، و هو ما يتضمن أو يستتبط تصورات لدور الدولة و تشكيل الرابطة السياسية و مساحات الهوية و علاقات الثقافة بالقانون و القانون بالدين و العرف و الأخلاق ، و صيغ المشاركة و اتخاذ القرار السياسي و طبيعة حدود المسؤولية السياسية. إلا أن مفهوم المواطنة في هذا الفكر ليس جامداً لأنه شهد تغييرات عديدة في مضمونه و استخدامه في الأدبيات الليبرالية بمدارسه المختلفة و اتسع نطاقه من الدلالة السياسية القانونية إلى الدلالة المدنية الحقوقية ثم إلى مساحات الحقوق الاجتماعية ثم إلى مستوى العدالة في المجال الخاص¹.

أما في القرن العشرين فان مفهوم المواطنة أصبح محورا رئيسيا في النظرية و الممارسة الديمقراطية الحديثة فالديمقراطية هي نظرية ممارسة المواطنة، و المواطنة هي علاقة سياسية تعرف و تحدد معنى الديمقراطية، و أي أزمة يتعرض لها كل من المواطن و الديمقراطية تعتبر أزمة للآخر. و تؤكد العلاقة بين الذات و المواطن و المؤسسات الديمقراطية

¹ - قايد دياب، المواطنة والعولمة (تساؤل الزمن الصعب)، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، 2007، ص 65.

على أن أي أزمة ديمقراطية هي في الأساس أزمة مواطنة كما ينبع تعريف المواطنة نفسه من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام حقوق المواطنة للجميع ، وترمز الديمقراطية إلى نظام يكون فيه كل فرد نظريا ، وعضوا في المجموعة الحاكمة و طبقا للمنظرين الديمقراطيين الذين يعتبرون الفرد جزءا من الأمة يختلف من نظام إلى آخر ، بخلاف أهل أثينا الذين اعتبروا أن الذكور من سكان أثينا هم من الشعب فقط و استثنوا العبيد و الأجانب و النساء. إلا أن المفهوم المعاصر لمفهوم المواطنة خصوصا في هذه المرحلة ركز على أن يرتبط مفهوم المواطنة بالديمقراطية¹

أما عن مفهوم المواطنة في القرن 21م فهي امتداد للمواطنة في القرن 20م أي ترتبط بمفهوم الديمقراطية كما أنه في ها القرن تحققت مواطنة عالمية أي جميع المواطنين دوليا يتمتعون نفس الحقوق.

وفي الأخير نستخلص أن مفهوم المواطنة ظهر منذ القرن 17م و عرف تطورا فعند الإغريق القدامى كانت حرية الفرد محدودة. و عند الرومان نرى أن من كان يتمتع بالحرية هم الرجال الأحرار فقط و استثنوا النساء و العبيد، أي لم تكن هناك عدالة و مساواة بين المواطنين ، أما ما ميز القرن 19م بالنسبة لمفهوم المواطنة نجد أنها منحت للفرد جزءا من حريته أي الحرية الطبيعية فقط، أما عن القرن 20م هو أن تقوم المواطنة ضمن ايطار ديمقراطي حيث أن لا مواطنة بدون ديمقراطية و لا ديمقراطية دون مواطنة. أما في الوقت المعاصر أي القرن 21م فالمواطنة يجب أن تقوم في دولة ديمقراطية بحيث تمنح كامل حقوق المواطن السياسية والمدنية و الاقتصادية الاجتماعية و تعترف بها عالميا أي أنه في هذه الفترة جميع المواطنين متساوون دوليا أي لهم كافة الحقوق والواجبات و هذا ما يسمى بالمواطنة العالمية.

¹ - قايد دياب، نفس المرجع ، ص83.

المبحث الثالث مرتكزات المواطنة

المواطنة تستند و تركز على الفرد باعتباره عنصر أساسي للوطن بحيث يحس ويشعر بولائه و انتمائه لوطنه ولكي تحقق مواطنة فعالة يجب أن تقوم و تستند على مجموعة من الأسس و المبادئ و التي تعتبر الركيزة الأساسية لبناء مواطنة فعالة رشيدة و هذه الأسس و المبادئ سوف نحملها فيما يلي:

المطلب الأول: الفردية و المواطنة

إن مفهوم الفردية متعدد، وهو مشتق من الفرد و هي تطلق على كل نظرية أو كل اتجاه يرى في الفرد أكثر صورة للواقع جوهريّة أو أسمى درجات القيمة أما من الناحية السياسية فهي تتم بجعل الفرد غاية في ذاته و هي تعبر عن اتجاه يهدف إلى تطوير حقوق الفرد و مسؤولياته، و تدعى أن قيمة الفرد أعلى من قيمة المؤسسات المحيطة به، لأنه هو الغاية التي من أجله وجدت الدولة¹.

و أول ظهور لمصطلح الفردية كان في القرن 19 م على يد المفكر و الباحث الفرنسي ألكس دوتكفيل في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" و كان قد وصفها بأنها نوع من الأنانية إلا أنه فرق بينهما. فالأنانية هي حب المرء لنفسه حبا عارما يجعل صاحبه يربط كل شيء بذاته و يؤثرها على كل شيء في الوجود، أما الفردية فهي عاطفة ناضجة تجعل كل عضو من أعضاء الجماعة ميالا إلى الانفصال عن بني جنسه فينبذهم و يكون لنفسه مجتمعا خاصا صغيرا، كما أن أساس العلاقة بين الفردية و المواطنة يرجع أساسا إلى طبيعة المذهب الفردي، الذي يتشابه في توجهه مع العديد من المفاهيم السياسية الموجودة في وقتنا الحاضر لأن دراسة الفردية يتلازم مع الحديث عن الديمقراطية و الرأسمالية و الليبرالية و المواطنة، لأن المثل السياسية الفردية، تؤكد على حرية الضمير الفردي، و حرية العقيدة الدينية، و حرية الحركة و التصرف، و حرية الممارسة الاقتصادية و حرية التملك.

¹ - حمدي مهران، مرجع سابق، ص75.

فإن الفردية بذلك تتخذ عادة مع الليبرالية و الرأسمالية و المساواة و الديمقراطية و هنا ندرك أن التاريخ الفردي كان له دور في التأثير على العقلية الغربية لكي نستنتج مفهوم المواطنة و يتضح لنا هذا من خلال علاقة المواطن بالدولة ، فالفرد سابق على الدولة و مؤسساتها بل الهدف الذي أنشئت من أجله الدولة هو الفرد الذي يتحول من بعد ظهور الدولة إلى الوجود إلى الموطن والذي عليه أن يتذكر أن له حقوقا من الضروري الحفاظ عليها و لا يجب أن يسمح للدولة أن تنتزعها منه تحت أي مسمى و من حقوقه أن لا تتدخل في حياته الخاصة.

كما أن منظومة حقوق المواطنة وواجباتها و امتيازاتها تقوم أساسا على فكر فردي محض فالمواطن الحائز على تلك الحقوق هي له وحده، حيث أن كل مواطن هو وحده يتعامل مع الدولة بشكل منفرد سواء بإعطائه حقوقه أو مطالبته بما عليه من واجبات، فالدولة لا تتعامل مع الأسرة أو القبيلة بل مع الأفراد وهذا ما دفع بمعتقد الفكر الفردي إلى اعتبارها (الفردية)، مدمرة للمجتمع و هذا النقد اعتبره دوتكفيل من آفات الفردية له حلول متعددة . إن المواطنة و إن كانت نظاما قانونيا وممارسات، فان هذا النظام و تلك الممارسات إنما يرتكزان على تراث فردي يجعل مصلحة الفرد في المقدمة و سعادته هي الهدف الأساسي¹.

¹ - حمدي مهران، نفس المرجع، ص (96-98).

المطلب الثاني: المساواة

تعتبر المساواة العنصر الضروري لترسيخ قيم المواطنة و لا بد من أن تتوفر المساواة بين جميع المواطنين باعتبارهم يتمتعون بجنسية الدولة وأن يكونوا متساوين في الحقوق والواجبات و أن يتمتع كل المواطنين بالمساواة أمام القانون¹. فلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة و الدين أو العقيدة و في حقيقتها فهي لا تستهدف أن يتساوى الناس من الناحية الفعلية في الثروة أو القدرة على العمل و إنما تستهدف أن يتمتع الجميع بالقدرة على اكتساب مقومات الثراء و أن يتاح للجميع فرصا قانونية متساوية للعمل و هي جوهر المواطنة².

كما إن المساواة هي اتفاق شئئين في الكمية والكيفية، فعند الشعوب المستعمرة تعني المساواة في الحكم الذاتي و عند الماركسيين تعني المساواة الاقتصادية، كما أن لها جذور قديمة فالكثير من المفكرين و الفلاسفة رأوا أن العالم قبل قيام دولة المماليك كان يعيش حالة مستمرة من المساواة و الحرية . كما اعتمدت نظرية المواطنة الحديثـة، و نظرية الديمقراطية على مفهوم المساواة اعتمادا كبيرا، ذلك أن الرابطة بين المواطنة و المساواة قديم، فقد اقترن مفهوم المواطنة أو ما يدل عليه من مصطلحات بإقرار المساواة للبعض أو لكثرة المواطنين بحيث أن المواطنة كانت تعني قديما، المشاركة في الحكم على قدم المساواة مع باقي المواطنين، فقد أصبحت المساواة ركيزة أساسية لمفهوم المواطنة و خصوصا في الوقت الحالي كما أن المساواة تضم مجموعة من الحقوق كحق التعليم و العمل.

و الجنسية و المعاملة المتساوية أمام القانون و القضاء و اللجوء إلى الأساليب و الأدوات القانونية لمواجهة موظفي الحكومة في هذا اللجوء إلى القضاء

¹ - صدام أبو عزام، دور المركز الوطني لحقوق الإنسان "الأردن" في المشاركة العامة/الشعبية. الجزائر: (د.د.ن) 9-11/تشرين الأول 2012 ، ص11.

² - محمد أحمد عبد النعيم، مرجع سابق، ص190 .

و المعرفة و الإلمام بتاريخ الوطن و مشاكله و الحصول على المعلومات التي تساعد على هذا¹.

فالدولة الديمقراطية تسعى إلى تحقيق المساواة بين كافة المواطنين الذين يتمتعون بجنسية الدولة التي ينتمون لها و يقيمون بشكل دائم على أرضها و ليس لهم غيرها، بحيث أنه إذا لم تتحقق المساواة لا يمكن أن يتحقق مفهوم المواطنة لأنه بالمساواة يتحقق الانتماء للوطن و التفاعل الصحيح الذي يخلق جو تسوده الديمقراطية.

المطلب الثالث: المشاركة

تعتبر المشاركة حق من حقوق الإنسان في أي دولة ساعية إلى ترسيخ النظام الديمقراطي كما أن المشاركة يجب أن تستند إلى العملية الانتخابية التي تقوم على جملة من المعايير الفاعلة و التي تضمن لكل مواطن المشاركة و التعبير عن رغباته و مخاطبة السلطات فيما ينويه و الاستناد إلى المساواة و العدل كما انه من حق المواطن أن يشارك في الحكم لأنه بدون المشاركة تصبح المواطنة شكلية لا أساس لها².

و المشاركة هي عبارة عن مساهمة أو مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات في إطار النظام السياسي المحيط و يرتبط مفهوم المشاركة السياسية عموماً بالنظم الديمقراطية النيابية، ولقد كانت المشاركة حاضرة في كل حضارة قديمة، و العلاقة بينها و بين المواطنة ليست جديدة، فقد ارتبط مفهومها عبر التاريخ بحق المشاركة في الحياة الاجتماعية و حق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة و تولي المناصب العامة، فضلاً عن المساواة أمام القانون، و تطورت تلك العلاقة و أخذت شكلاً متناسقاً و منتظماً بفضل الكتابات التي عرض فيها الفلاسفة فكرة المواطنة و دور المواطن، و قيمة المشاركة السياسية و الاجتماعية للأفراد و من هنا أصبحت المشاركة واحدة من المفاهيم الرئيسية للنظرية الديمقراطية الحديثة حيث يؤمن المدافعون عن الديمقراطية بأن المشاركة

¹ - حمدي مهران، مرجع سابق، ص (99-114).

² - صدام أبو عزام، مرجع سابق، ص (10-11).

في القرار تعمل على توسيع أفق المصوتين وتجعلهم أكثر إطلاحة بالأحداث كما تصنع المشاركة شعورا بالمسؤولية وإحساسا بالانتماء للمجتمع¹.

كما إن المشاركة تتعلق بالعديد من الحقوق مثل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو بعض القرارات السياسية الصادرة عن الحكومة، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي مثل الاحتجاج و التصويت و الاشتراك في الأحزاب السياسية²، وقد تعددت صور المشاركة في وقتنا الحاضر فلم تعد قاصرة على المشاركة في الانتخاب أو التصويت وتزداد المشاركة صعوبة كلما كان النظام الحاكم بعيدا عن الديمقراطية. حيث تنعدم المؤسسات المخصصة لدعم مشاركة المواطنين بل وتزداد فرص الصدام بين المواطنين والنظام السياسي الحاكم من هنا تصبح المشاركة أمرا مكلفا حيث ينفق المواطن المشارك بجدا في وقته وماله وموارد أخرى³.

إن المشاركة السياسية أصبحت مؤشرا لمصداقية وديمقراطية النظام السياسي. حيث تميل لأنظمة سياسية غير الديمقراطية إلى جعل المشاركة السياسية شكلية وفي أضيق الحدود، بينما تعمل النظم الديمقراطية على تشجيع المواطنين مما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة لضمان قرارات التأييد الشعبي ومن هنا يتضح لنا أن المشاركة سواء كانت محدودة أو بلا حدود مستمرة أو بشكل متقطع هي فهي النهاية من أقوى أساليب التعبير عن ممارسة المواطن لحقه أي يكون جزءا من منظومة صناعة القرار في بلده وهي وسيلة لتحقيق مواطنة لكل أفراد الشعب⁴، والمشاركة من وجهة نظر أخرى تتضمن العديد من الحقوق مثل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو بعض المسؤولين لتغيير سياستها أو برامجها أو بعض قراراتها وممارسة

¹ - نفس المرجع، ص (115-119).

² - قادري فضل كسبه، مرجع سابق، ص 41.

³ - صدام أبو عزام، مرجع سابق، ص 12.

⁴ - نفس المرجع، ص (136-137).

كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل النضال والإضراب، كما ينظمها القانون والتصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها وتأسيس أو الاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو لخدمة بعض أفرادهم والترشيح في الانتخابات العامة بكافة أشكالها.

وفي الأخير نستخلص أن تحقيق المواطنة يرتبط بمجموعة من الأسس الفعالة والتي نجلها فيما يلي: الفردية والمساواة والمشاركة بحيث الفردية هي فكرة حقوقية تمنح الأفراد حقوقاً ضرورية كالحق في الحياة والحرية والتنقل والأمر وغيرها بحيث أنهما تضعهم في أعلى مرتبة أي قبل الدولة والمجتمع لأنهما أساس سعادة الفرد. أما الركيزة الثانية والتي تسمى المساواة فهي تعبر عن حالة التساوي بين كافة أفراد الدولة في الحقوق والواجبات، أما ركيزة المشاركة وهي الركيزة الثالثة وتعني المساهمة في إدارة الدولة والتي هي من صنع الأفراد بحيث تعتبر المواطنة جزءاً من النظرية الديمقراطية حيث أن المشاركة تضع وتجعل المواطن حاكماً ومحكوماً في الوقت نفسه وهنا نرى أن المواطنة لا تتحقق إلا عن طريق هذه الأسس والركائز الثلاثة السابقة الذكر والتي ترابط وتندمج مع بعضها البعض لتحقيق لنا معنى المواطنة والديمقراطية الفعالة والحقيقية.

المبحث الرابع: حقوق وواجبات المواطنة

إن وثيقة المواطنة تستند إلى الحقوق والواجبات الأساسية المنصوص عليها في الدستور والقوانين التي تمثل في مجملها منظومة الحقوق والحرريات المكفولة للمواطن كما استقرت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كما أنها وثيقة سياسية تستهدف إبراز الحقوق الأساسية للمواطن مع بلورتها بشكل أكثر بحيث تتضمن العديد من صور الممارسات المعاصرة لهذه الحقوق والتي تتماشى مع نص الدستور والقوانين المتعلقة بحقوق المواطن، كما إن الواجبات هي عبارة مجموعة من القوانين المفروضة على المواطنين والواجب عليهم تأديتها إزاء وطنهم للحفاظ

عليه، كما أن حقوق المواطنة تنقسم إلى حقوق سياسية و حقوق مدنية و حقوق اقتصادية و اجتماعية والتي سوف نحددها نتطرق إليها في هذا المبحث:

المطلب الأول: حقوق المواطنة

المواطنة تشمل العديد من الحقوق وأهمها الحقوق السياسية و الحقوق المدنية و الحقوق الاقتصادية و سوف نوضحها فيما يلي:

الحقوق السياسية: وهي تلك الحقوق التي تخول للمواطنين حق الاشتراك في شؤون الحكم بطريقة مباشرة و التمتع بهذه الحقوق يكون مقصوراً على حاملي جنسية الدولة و حدهم دون الأجانب كأصل عام¹ و من أهمها:

- الحق في الترشح: يعد هذا الحق إحدى وسائل المشاركة في الحياة السياسية للمواطن، و يعد الترشح في الانتخابات سواء الرئاسية أو التشريعية أو المحلية من الحقوق العامة و هو في ذات الوقت يعد إحدى صور حقوق المواطنة. فممارستها تعتبر من الحقوق السياسية، و هو يتيح الفرصة للمواطنين في المشاركة الفعلية في إدارة شؤون بلاده و أهمية كفالتة للمواطن في ضوء ضمان إسهامه في اختيار قياداته و ممثليه في إدارة دفة الحكم و رعاية مصلحة الجماعة².

- الحق في الانتخاب و التمثيل النيابي: يمثل هذا الحق أحد صور تمكين المواطن من المشاركة السياسية سواء بنفسه أو من خلال ممثلين عنه يختارهم بحرية و يتضمن ذلك الحق للمواطن في الترشح في الانتخابات بمستوياتها المختلفة سواء القومية أو المحلية³.

الحقوق المدنية: وهي وسيلة التمتع بالحريّة الشخصية و سوف نحدد هذه الحقوق المدنية فيما يلي⁴:

¹ - علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة. القاهرة: ايتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2007، ص 149.

² - محمد أحمد عبد النعيم، مرجع سابق، ص ص(121-122).

³ - نسرین عبد الحمید نبیه، مرجع سابق، ص 101.

⁴ - علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص 149.

- الحق في حرية التفكير و إبداء الرأي : يتمتع كل مواطن بالحق في التفكير و الإبداع و التعبير عن رأيه و نشره ونقله للآخرين من خلال وسائل التعبير الملائمة و في حدود القانون، ويعكس هذا القانون الحق المظهر الحضاري للدولة و يعني هذا أن من حق كل مواطن أن يكون له رأي في كل ما يجري من أحداث داخل الدولة و أن يعلن هذا الرأي للآخرين و حق المواطن في التماس مختلف صور المعلومات و الأفكار وتلقيها و نقلها إلى الآخرين سواء في شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها، و ضمان الحصول على المعلومات من مصادر ووسائل الإعلام المختلفة.

- الحق في حرية العقيدة و العبادة : يتمتع كل مواطن بالحرية الدينية، و يكفل هذا الحق للمواطن حرية العقيدة و الممارسة و إقامة الشعائر الدينية الخاصة بالأديان السماوية، كما أن أغلب الدساتير تنص على أن المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق و بسبب الدين أو العقيدة و كفاءة الدولة لحرية العقيدة و الواجبات العامة لا تميز بينهم و في ذلك حرية ممارسة الشعائر الدينية، ضرورة احترام كل مواطن لدين و معتقد الآخر، مراعاة أيام الاحتفال و الأعياد و إقامة الشعائر وفقا لتعاليم المواطن الآخر¹.

و لابد من التمييز بين حرية العقيدة و العبادة ، فحرية العقيدة تعني أن يكون للإنسان الحق في اختيار ما يؤدي إليه اجتهاده في الدين فلا يكون لغيره الحق في إكراهه على عقيدة معينة أو على تغيير ما يعتقد بوسيلة من وسائل الإكراه، أما بالنسبة لحرية العبادة فهي حق الفرد في ممارسة شعائر دينه طبقا لعقيدته علنا و جهارا، و حرية العقيدة لا تثير أي صعوبة بخلاف حرية العبادة نظرا لعلانيتها و هي ما تكون محلا للتنظيم².

- الحق في تكوين الأحزاب : تتطلب الديمقراطية تعدد الأحزاب السياسية و أن يتمتع المواطنون بالحرية الكاملة في إنشاءها و الانضمام إليها ، وممارسة النشاط من خلالها.

¹ - نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص(99-101).

² - علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص207.

- الحق في تحقيق الأحزاب السياسية وممارسة نشاطها وفقا للقانون .
- الحق في الانضمام للأحزاب السياسية و بدون قيود.
- عدم حل الأحزاب السياسية إلا بحكم قضائي
- الحق في المشاركة الانتخابات على المستويات المختلفة.
- الحق في تكوين النقابات و الجمعيات : يعتبر هذا الحق ضمانا من الضمانات التي تمكن المواطن من المطالبة بحقوقه و الدفاع عن مصالحه و تحسين حالته الاجتماعية، كما أن النقابات تعد وسيلة لتعبير المواطنين الأعضاء فيها عن آرائهم على وجه جماعي و الدفاع عن حقوقهم بما في ذلك الحصول على أجور عادلة و متصفة عن العمل و توفير ظروف عمل عادلة.
- الحق في التنقل : يعتبر من حق كل مواطن التنقل من مكان لآخر داخل الوطن و الحق في مغادرة الدولة و العودة إليه في أي وقت شاء و ألا يشترط حصول المواطن على تصريح للعودة إلى البلاد، كما يتمتع كل مواطن بالحق بأن يستقر بصفة دائمة في إقليم البلاد و في المكان الذي يحدده و يختاره و هذا الحق يقوم على أنه من حق كل المواطنين الإقامة في أي جهة يختارها، كما أنه من حق التنقل في بعض الأماكن و المناطق ما لم يخطر بالقانون¹.
- الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية:** و هي جملة الحقوق التي تضمن العيش الكريم للفرد و نجلها فيما يلي:
- الحق في الحياة : يعتبر هذا الحق من أعلى الحقوق التي يملكها الإنسان، فالحياة منحة الالهية أعطيت للإنسان ليقوم برسالته على الأرض و يؤدي دوره في الحياة إيمانا و عملا²، كما يعد هذا الحق هو الأساس و حجر الزاوية للتمتع بكافة حقوق المواطن كما انه يتطلب ضرورة العمل للحفاظ على الوجود الحي الملموس و احترامه و محاربة كل الممارسات الغير مشروعة التي تؤدي إلى حرمانه من الحياة، فلكل مواطن الحق في أن تكون حياته مضمونة بوسائل يكفلها القانون فالحق في الحياة حق

¹ - نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص (102-109) .

² - علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص 195.

ملازم لكل مواطن و عدم جواز الحكم بعقوبة الإعدام على جرائم ارتكبتها من هم دون السن الثامنة عشر¹.

- الحق في الجنسية : تعتبر الحق في الجنسية تبعية قانونية و سياسية تحددها الدولة و يكتسب الفرد بموجبها الصفة الوطنية و هي أساس الحقوق الوطنية في الدولة و تترتب في حامل الجنسية مجموعة من الالتزامات إزاء دولته و هي كأداء الخدمة الوطنية و الدفاع عن الوطن، و المشاركة في العمل التطوعي و التبرع للدولة و غيرها² فالمواطن يحق له في الحصول على الحصول على الجنسية منذ لحظة ولادته عن طريق كفالة النظم التي تسمح بقبوله فور ولادته في سجلات الدولة، الجنسية عنر من عناصر هوية الأفراد أي لا يجوز حرمان أي شخص من جنسيته كما لا يجوز حرمان أي مواطن من حقه في تغيير جنسيته و يرتبط هذا الحق بحق المأوى بإقليم الدولة حيث تلتزم الدولة بإيواء أو استقرار أي شخص بإقليمها طالما لا يحمل جنسيتها إلا في حدود القانون و الاتفاقيات و العهود الدولية التي تلتزم بها الدولة و الجنسية هي التي تكفل لكل مواطن التمتع بالحقوق الأساسية التي يتطلبها كيانه الإنساني و يقوم هذا على³ :

* حق كل مواطن بالتمتع بالجنسية

* حق المواطن في تغيير جنسيته

* حصر أسباب إسقاط الجنسية في أضيق الحدود و أن لا يسمح بهذا الإسقاط إلا في إطار القانون

- الحق في المساواة : عرفت الشريعة الإسلامية المساواة و فقا لخطاب الرسول صلى الله عليه و سلم في خطبة حجة الوداع " يا أيها الناس إن ربكم واحد و إن أباكم واحد كلكم لآدم و آدم من تراب، إن أكرمكم عند الله أتقاكم و ليس لعربي على أعجمي و لا أعجمي على عربي و لا أحمر على أبيض و لا لأبيض

¹ - نسرین عبد الحمید نبیہ، مرجع سابق، ص (91-92).

² - علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص 189.

³ - نسرین عبد الحمید نبیہ، مرجع سابق، ص (92-93).

على أحرر إلا بالتقوى ألا هل بلغت اللهم فاشهد ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب" من هذا تقوم الشريعة الإسلامية على المساواة المطلقة فهي تنبذ التمييز و التمايز بكل أشكاله إلا على أساس التقوى و العمل الصالح¹. فيهدف هذا الحق إلى ضمان²:

* المساواة أمام القانون و كفالة تكافؤ الفرص بين المواطنين و تمكينهم من ممارسة حرياتهم دون تفرقة أو تمييز بغير سند قانوني و في إطار العدالة و المصالح المشتركة للمجتمع.

* المساواة أمام القضاء بما يضمن عدم التفرقة بين المتخاصمين.

* محاربة كل صور الكراهية و الحقد، التمييز بين المواطنين .

* التمتع بحقوق المواطنة دون تمييز بسبب اللون أو العنصر أو اللغة أو الدين أو الرأي .

* المساواة في تولي الوظائف العامة و كفالة تكافؤ الفرص في الالتحاق بالوظائف.

- الحق في التعليم : إن الحق في التعليم يعتبر من أهم الحقوق حتى انه يتقدم على الحق في الحياة فلا قيمة للحق في الحياة دون التعليم³، فبفضل التعليم يستطيع المواطن الاعتماد على نفسه و المساهمة في تنمية و تقدم المجتمع ، و يجب أن يستهدف التعليم تحقيق التنمية المتكاملة لشخصية المواطن و تعزيز احترام حقوقه و حرياته الأساسية ، كما يجب أن يعزز قيم التفاهم و التسامح و أن تكون المناهج و البرامج التعليمية هي السبيل لإعداد و تنمية النشء على أساس القيم الأخلاقية و التربوية و الثقافية و ارتياد آفاق المعرفة.

- الحق في الرعاية الصحية : يفرض هذا الحق الالتزام باتخاذ الإجراءات الوقائية و علاج المواطنين من الأمراض و الأوبئة، و العمل على توفير الخدمات الصحية من أجل تحقيق أعلى مستوى من الصحة و خفض نسب المرض و الوفاة لضمان السلامة الجسدية و النفسية ، كما يجب على المواطنين ضرورة العمل على عدم الإضرار بصحة الآخرين

¹ - علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص 119.

² - نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص 93.

³ - علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص 175.

، و يرتبط هذا الحق ارتباطاً لا يقبل التجزئة بحق الحياة في بيئة صحية و تفادي كل صور التلوث البيئي و المخاطر البيئية¹.

تعتبر هذه الحقوق السياسية و المدنية و الاقتصادية و الاجتماعية من أهم الحقوق التي تمنحها و توفرها الدولة لمواطنيها لتضمن لهم حياة هانئة لكي يحس المواطن بالأمان داخل و طنه و يحس بوطنيته و باتتمائه و ولاءه لوطنه.

المطلب الثاني: واجبات المواطنة

مقابل جملة الحقوق السياسية و المدنية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تمنحها الدولة للمواطن فإنها في نفس الوقت فرضت عليه جملة من الواجبات التي يجب عليه أن يلتزم بأدائها إزاء وطنه و من أهم هذه الواجبات:

– **المحافظة على الوحدة الوطنية و أسرار الدولة** : تحتل الوحدة الوطنية و أسرار الدولة موقعا مهما في رسم كيان الدولة و بقائها و سيادتها لهذا وجب على كل مواطن حمايتها و عدم المساس بها، و يقصد بحماية الوحدة الوطنية سلامة الجبهة الوطنية، و تقوم على أساس التضامن الاجتماعي فليس المقصود بالوحدة بالتهديد الوحدة الوطنية مجرد إثارة الفتنة الطائفية أو المدنية أو الجغرافية، و إنما المساس بالمقومات الأساسية. كما أن الحفاظ على أسرار الدولة يعد أمرا لارتباطه بمتطلبات الأمن القومي و خاصة في إطار التنامي الملحوظ في وسائل نقل المعلومات و الحصول عليها، و في ظل الرغبة في إرساء و دعم حرية تداول المعلومات التي تمثل أحد محاور الإصلاح السياسي².

– **أداء الضرائب و التكاليف العامة**: تعتبر الضريبة إحدى المصادر المالية للدولة المعاصرة، و يتباين دور هذا المورد المالي من دولة إلى أخرى، فمنها من تعتمد عليها كمصدر أساسي و منها ما هو مصدر ثانوي و هي تساهم في ميزانية الدولة³، و الضرائب فريضة مالية تقتضيها الدولة جبرا من المكلفين بأدائها إسهما من جهتهم في

¹ - نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص ص(96-97).

² - محمد أحمد عبد النعيم، مرجع سابق، ص ص(162-163).

³ - علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص 124.

إعطائها و تكاليفها العامة، و هم يدفعونها لها بصفة نهائية، فلا تقابلها خدمة محددة بذاتها بذلت من أجلهم وعاد عليهم مردودها و من ثم كان فرضها مرتبط بمقدرته التكليفية.

و هي من أهم مصادر الإيرادات العامة التي من خلالها يتم تمويل النفقات و المصروفات العامة التي يتحمل بواجب أدائها أفراد المجتمع كلاً على قدر استطاعته، و لهذا فان جميع أفراد المجتمع ملتزمون بواجب تأدية الضرائب العامة إلا أن هذا الالتزام يكون مقررًا وفق قانون إعمالاً لمبدأ المساواة، و مضمونة أمام الضرائب يقتضي أن يخضع جميع الأفراد المتماثلين في الثروة و في الظروف الاجتماعية من تحمل عبء متساو من الضرائب .

فهي تقرر بقاعدة قانونية عامة و مجردة و في هذا الإطار اعتبر أداء الضرائب سبب من الواجبات العامة و الإلزامية على المواطنين، فمثلاً نجد المادة 61 من الدستور المصري نصت على أن: " أداء الضرائب و التكاليف العامة واجب وفقاً للقانون" و يتمثل هذا الالتزام الوطني بأداء الضرائب و التكاليف العامة أمراً مستقراً لدى غالبية الأنظمة الدستورية العربية المقارنة.

كما أن النظام الضريبي يقوم على العدالة الاجتماعية و يحكم هذا النظام مجموعة من الأسس تخلصو في أن إنشاء الضرائب و تعديلها و إلغائها لا تكون إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون و يبينها كما أن الضرائب واجب وطني أملاه الدستور الخضوع و يفسر هذا الواجب الدستوري ضرورة أداء المواطنين جزء من الدين الواجب عليهم أدائه مقابل تعليمهم و تنشئتهم¹.

- واجب حماية البيئة : يقصد بها، المحافظة على مكونات البيئة و الارتقاء بها و منع تدهورها أو تلوثها و تتمثل هذه المكونات في البحار و الهواء و المياه الداخلية و الجوفية و البحيرات و الأرض و المحميات الطبيعية و الموارد الطبيعية الأخرى، كما أن حماية البيئة واجب وطني. ينظم القانون الحق في بيئة صالحة و التدابير اللازمة للحفاظ عليها كما أنه من حق المواطن العيش في بيئة سليمة و خالية من التلوث من جانب، و اعتبار حماية البيئة واجب وطني يلتزم به المواطن و أجهزة الدولة على حد سواء، وهي حق

¹ - محمد أحمد عبد النعيم، مرجع سابق، ص ص (164-165).

ثابت للمواطن نصت عليه معظم الدساتير و المواثيق و إعلانات حقوق الإنسان و الاتفاقيات الدولية فهي واجب أساسي ينبغي على المواطن أن يتحمله و يشترك في تحقيقه. ومنه نستنتج أن المواطن يلتزم حيال بيئته بواجب الوقاية¹.

– واجب تأدية الخدمة العسكرية و الدفاع عن الوطن : يعتبر واجب أداء الخدمة العسكرية من أقدس الواجبات المفروضة على حاملي جنسية الدولة، كونه يتصل بالدفاع عن الدولة و الذود عن حماها²، و يتساوى الأفراد في أداء هذا الواجب، كما أن الدولة تلتزم بحكم وظيفتها وسلطانها بأداء الخدمات العامة قبل مواطنيها، فتطلب من المواطنين واجبات معينة مقدمتها أداء الخدمة العسكرية و الدفاع عن الوطن و هو واجب وطني يلتزم به كافة المواطنين المذكور بحسب الأصل وفقا لأحكام القانون بحيث يحظى هذا الواجب بأهمية قصوى لارتباطه ببقاء الدولة و المحافظة على كيانها ضد أي عدوان المساس بأي صورة من الصور، و هو ما يؤكد ما تحمله صفة المواطنة من ولاء و انتماء للوطن، ويفسر و جوب الالتزام بأداء الخدمة العسكرية أنه من الواجبات الأساسية ارتباطا بالمصالح العليا للدولة فمتى بلغ المواطن السن القانوني توجب عليه أدائها التزاما لما للوطن من حقوق في عنق كل مواطن تقتضي منه بدل الروح في سبيل وطنه وذلك بالانخراط في سلك الخدمة العسكرية و الوطنية لأداء فريضة الدم تحسبا و شرفا لها ، فصفة المواطن تفرض عليه دستوريا وقانونيا أداء الخدمة العسكرية الإلزامية و الدفاع عن هذا الوطن فهذا الواجب من الواجبات التي لا يجوز الإعفاء عنها إلا في حالات استثنائية طبقا لأحكام القانون³. أما عن قانون الخدمة الوطنية (العسكرية) في الجزائر فان المادة 1 نصت على أن الخدمة الوطنية الإلزامية بالنسبة لجميع الذكور المتمتعين بالجنسية الجزائرية و المكملين 19 عاما من عمرهم و هي على قدم المساواة اتجاه الجميع، أما المادة 2 فتنص على أن الخدمة الوطنية تشمل المساهمة الفعلية و الكاملة لجميع المواطنين

¹ - نفس المرجع، ص ص(158-159).

² - علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص 124.

³ - محمد أحمد عبد النعيم، مرجع سابق، ص ص(165-166).

في انجاز الأهداف العليا للثورة و الأهداف ذات الفائدة الوطنية و المتعلقة بسير مختلف القطاعات الاقتصادية و الإدارية و كذلك احتياجات الدفاع الوطني، كما نصت المادة 03 من نفس القانون على أن مدة الخدمة الوطنية سنتان متعاقدتان و مستمرتان، و المادة 04 نصت على أن المدعوون للخدمة الوطنية مجندين عندما يستحيون لدعوة المحافظة السامية للخدمة الوطنية و يلتحقون بالقطعة أو الهيئة المعينين فيها و يجرون عند انقضاء مدة الخدمة الوطنية. فهي إذا واجب مطلوب من كل مواطن إذا طلب منه التجنيد وهو بهذا الواجب يشارك بالدفاع عن وطنه و مواطنته في حالات النزاع أو الحروب وهو واجب منطقي لأنه سيدافع عن دولة حققت له مواطنته، من خلال ما وفرت له من حقوق و حريات و خدمات، و سمحت له بالمشاركة في الحكم، بالإضافة إلى الشعور بالإنصاف من خلال تحقيق مبدأ المساواة بين أفراد شعبه مما يشكل بداخله ما يسمى بالانتماء الوطني¹.

تعد هذه من أهم الواجبات التي يلتزم بها الأفراد بأدائها إزاء و وطنهم وهي واجبات تملئها الدولة على مواطنتها و تلزمهم بأدائها فمثلا نجد أنه من واجب الأفراد أن يحافظوا على الوحدة الوطنية و أسرار الدولة و من واجبهم أيضا أن يقوموا بدفع ضرائبهم الملزمة عليهم كما أن هذه الضرائب ملزمة لجميع المواطنين كما أنه يجب على المواطنين أن يقوموا بحماية البيئة من كل الأضرار التي تضر بها و تتسبب في تدهورها كما أنه من واجب المواطنين أيضا تأدية الخدمة الوطنية و الدفاع عن وطنهم في الأوقات العصيبة كالحروب وغيرها تعد هذه من أهم الواجبات التي من واجب الأفراد أدائها إزاء وطنهم.

وفي الأخير نخلص أن جوهر المواطنة يكمن في الحقوق التي تمنحها الدولة للأفراد و الواجبات التي تلزمهم بأدائها، دون تمييز بينهم لأي سبب كان على الجنس أو اللون أو العقيدة أو الدين أو الأصل، لأن فكرة المواطنة تعتبر المواطن هو بمثابة حجر الزاوية في الأنظمة السياسية و الديمقراطية، و يرى بأنه إذا أمنت له كامل حقوقه سوف يؤدي كافة واجباته إزاء وطنه لأنه بما يحس بانتمائه وولائه لوطنه.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 74-103 المتضمن الخدمة الوطنية الجزائري، المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1394 الموافق ل 15 نوفمبر 1974، الجريدة الرسمية. المتاح في: taib-dz.froume.biz/t13116-Topic، تاريخ التصفح 14-04-2014، ص: 22، ص 1

خلاصة الفصل:

و في الأخير نستنتج أن المواطنة ما هي إلا تعبير عن ولاء و انتماء الفرد لوطنه بحيث يتمتع بكامل حقوقه و يقوم بواجبه اتجاه وطنه لحمايته و الدفاع عنه و عن رموزه المفروضة و الملزمة عليه، كما أنها تعتبر من أهم ركائز و أسس الديمقراطية التي بدورها ترى أن الشعب مصدر السلطة بحيث أن المواطنة في ظل الديمقراطية هي التعبير و التجسيد و مشاركة أفراد الشعب في تكوين الإرادة السياسية للشعب و هذا من أجل تحقيق مواطنة فعالة قائمة على ثلاثة ركائز و التي تتمثل في الفردية و المساواة و المشاركة، فالفردية هي التي تمنح للأفراد القيمة الأعلى في المجتمع و تعتبر الفرد قبل الدولة و المجتمع و إنما نشئت من أجل تحقيق السعادة، أما المساواة فهي التي تعتبر أن الأفراد كلهم سواسية في الحقوق و الواجبات أمام القانون و الدستور بصفة عامة، أما في الحديث عن ركيزة المشاركة فهي تعبر عن المواطنة و التي تعرف بمساهمة الأشخاص في إدارة الدولة و التي بدورها تعتبر جزء من تحقيق الديمقراطية و هي تجعل من الفرد حاكماً و محكوماً.

تعتبر هذه الركائز الثلاث بانسجامها و تفاعلها مع بعضها البعض هي من تحقق لنا مواطنة فعالة و ديمقراطية كما أن المواطنة لها مجموعة من الحقوق التي تمنحها للفرد بحيث توفر له العيش الكريم و هذه الحقوق تلزمه بالقيام بواجباته التي تتمثل في حماية وطنه و للدفاع عنه و كذا الحفاظ على رموزه، و من خلال الحقوق التي تمنحها الدولة للفرد و الواجبات التي واجب عليه أداؤها إزاء وطنه، تحقق " المواطنة الفعالة".

الفصل الثاني :

ظاهرة العولمة و

انعكاساتها على

المواطنة

الفصل الثاني : ظاهرة العولمة و انعكاساتها على المواطنة

في هذا الفصل سنتطرق إلى مفهوم العولمة باعتبارها ظاهرة كونية عالمية أدت تغييرات حتى في العلاقات الدولية كما أننا سنحاول أن نوضح عن أهم الأسباب التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة و أهم الجوانب التي أثرت فيها على المواطن و المواطنة

المبحث الأول: مفهوم العولمة و أسباب ظهورها

سنتناول في هذا المبحث مفهوم العولمة باعتبارها ظاهرة حديثة صعبة التحديد كما أن هذه الظاهرة لم تعرف تعريفا محدد لها وهنا سوف نحاول أن نقدم مجموعة من التعاريف باعتبارها مفهوما يختلف من باحث لآخر.

المطلب الأول: مفهوم العولمة

العولمة في اللغة: على وزن فوعله وهي تعميم الشيء و توسيع دائرته ليشمل العالم كله، وتعني أيضا جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من حيز المحدود إلى آفاق اللامحدود، وجعله على نطاق العلم كله¹.

كما تعني قولب أي تحويل الشيء من وضع إلى وضع آخر وفق نموذج أو قالب محدد. يرى الدكتور أحمد صدقي الدجاني "أن العولمة مشتقة من الفعل عولم على صيغة فوعل و استعمال هذا الاشتقاق يفيد أن الفعل يحتاج لوجود فاعل يفعل أي أن العولمة تحتاج لمن يعممها على العالم وهي في اللغة الفرنسية ترجمة لكلمة mondialisation بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي و في اللغة الإنجليزية فهي ترجمة لكلمة globalization والتي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وتعني توسيع الشيء و توسيع دائرته ليشمل الكل وهي أيضا تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة و جعله يشمل الجميع أي كل العالم"².

¹ - شيماء عبد الستار جبر الليلية، العولمة و المنظمات الدولية المالية، عمان: لدار النشر و التوزيع. 2010، ص40.

² - نائر رحيم كاظم، مرجع سابق، ص257.

وعرفت اصطلاحاً على أنها ظاهرة من الظواهر الكبرى ذات الأبعاد و التحليلات المتعددة و الظواهر الكبرى التي توصف أكثر مما تعرف¹.

أما في العلاقات الدولية، فيرى برهان غليون "أن العولمة هي ديناميكية جديدة تسعى إلى تحقيق درجة عالية من الكثافة و السرعة في عملية انتشار المعلومات و المكتسبات التقنية و العملية للحضارة، يتزايد فيها دور العلم الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المدججة و بالتالي لهوامشها أيضاً. و يقول جيمس روزانو أحد علماء السياسة الأمريكيين، الذي يرى بأن العولمة هي العلاقة بين مستويات متعددة لتحليل الاقتصاد و السياسة و الثقافة و الايديولوجيا و تشمل إعادة الإنتاج و تداخل الصناعات عبر الحدود و انتشار أسواق التمويل².

كما إنها أيضاً العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول و الشعوب و التي تنتقل فيها المجتمعات من حال الفرقة و التجزئة إلى حالة الاقتراب و التوحد و من حالة الصراع إلى حالة التوافق و من حالة التباين إلى حالة التجانس و التماثل و هنا يتشكل وعي عالمي و قيم موحدة تقوم على مبادئ إنسانية عامة³.

وهي أيضاً عملية مداراة إرادية و غائية تستهدف من خلالها القوى المهيمنة على النسق العالمي، و الاستفادة من الأوضاع الدولية التي ترتبت على التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال و المواصلات، و زيادة كثافة التفاعلات الدولية و درجة الاعتماد الدولي المتبادل، و صورة التوزيع العالمي الراهن للقوة و ما نتج عن ذلك كله من الشعور بانضغاط الزمان و المكان، و تماهي الفواصل الإقليمية، و تزايد الوعي ككل متكامل في تحقيق الهيمنة العالمية و ذلك من خلال العمل على فرض أنماطها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المعيشية على بقية مناطق العالم، تحقيقاً لمصالح لتلك القوى المسيطرة، من خلال منظومة متكاملة

¹ - تعريف العولمة لغة و اصطلاحاً، المتاح في:

2011-2-13w.cf pdz.com/vb/show thread,php ?p=57913، تاريخ الدخول 20-3-2014، ص1

² - نائر رحيم كاظم، مرجع سابق، ص257.

³ - نفس المرجع، ص 258.

من الأساليب و الأدوات و الوسائل المتنوعة و المتساندة و المهيأة لتحقيق تلك الهيمنة¹. و تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة و المجموعات المقيمة².

فالعولمة هي نظام عالمي جديد يقوم على العقل الالكتروني و الثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات و الإبداع الفني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة و الحضارات و الثقافات و القيم و الحدود الجغرافية و السياسية القائمة، كما أنها الاختراق المتبادل في الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة بدرجة أولى تم توسيع المبادلات التجارية بين الشمال و الجنوب على اعتباره يمثل سوقا مهما³. كما يتفق العديد من علماء السياسة و علم الاجتماع و الإعلام على وصف العولمة على أنها مسار و ديناميكية كوكبية تاريخية تحديثية أي أنها ليست مجرد مفهوم، فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية و كيفية في مجالات السياسة، الاقتصاد، الثقافة و الاتصال⁴ و تعني أيضا الفعل أو التصرف الذي من خلاله يصبح الشيء كونيا، أو الشرط الضروري لجعله كذلك بعبارة أخرى تشير إلى تعميم الشيء أو توسيع دائرته ليشمل العالم بأكمله، ويعرفها صادق جلال العظم الذي يرى العولمة على أنها حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز و بقيادتها و تحت سيطرتها و في سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ⁵.

وفي الأخير نخلص إلى أن العولمة ظاهرة عالمية كوكبية اجتاحت العالم بأسره و أدت إلى تغيير في كافة جوانب الحياة منها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و هي ظاهرة لها العديد من السلبيات و الإيجابيات.

¹ - محمود ممدوح، العولمة: الدراسة في المفهوم و الأبعاد. القاهرة: جامعة الإسكندرية، 2007، ص16.

² - نادر رحيم كاظم، مرجع سابق، ص 258.

³ - علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص 25.

⁴ - كرازي إسماعيل، العولمة و الحكم نحو حكم عالمي و مواطنة عالمية. (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012).

⁵ - قايد دياب، مرجع سابق، ص 278.

المطلب الثاني: أسباب ظهورها

يعود ظهور العولمة إلى عدة أسباب اقتصادية و سياسية و تكنولوجية ثقافية نذكرها فيما يلي:

- أسباب سياسية : من بين الأسباب التي كانت سببا في بروز العولمة نجد الغزو العسكري الذي عمل على فرض القوة و البقاء للأصلح .وهذا ما نجده في الوقت الراهن في بعض الدول العربية كالعراق و ليبيا وغيرها من الدول، كذلك من أسباب بروز العولمة الرؤية و التصور المشترك نحو عالم الغد و المستقبل و هذا من خلال التطلع للغد، و إملاء إرادة الخضوع و الإخضاع ، مما جعل الآخرين يستسلمون بإرادتهم و يدمنون على الخضوع بشكل مستمر لها.

- الأسباب الاقتصادية: إن من أهم الأسباب الاقتصادية التي كانت سببا في ظهور العولمة هي: الشركات المتعددة الجنسيات و التجارة و التبادل القائم بين الأفراد و الجماعات و الشعوب¹، و ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع و الخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات و الأفكار أو في تأثر أمة بقيم و عادات غيرها دولة أخرى²، بحيث أن الاقتصاديات المتقدمة و النامية في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية في العالم و خاضعة لمبدأ التنافس الحر، كما أن تحرير التجارة الدولية و تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحدثت تطورات هامة خلال السنوات الأخيرة تمثلت في ظهور أدوات و منتجات مالية مستحدثة و متعددة، بالإضافة إلى ظهور أقطاب صناعية جديدة في العالم النامي خاصة في آسيا نذكر منها هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، و سنغافورة و تايوان، كل هذه أدت إلى بروز ظاهرة العولمة³.

¹ - شيماء عبد الستار جبر الليلية، مرجع سابق، ص38.

² - علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص16.

³ مظاهرو أسباب العولمة،المناح في: <http://shammad.com/p/blog.page.1045>، تاريخ الدخول 2014-3-22.

- الأسباب التكنولوجية: إن من أهم الأسباب التكنولوجية التي أدت إلى ظهور العولمة هي:

التقدم العلمي و التكنولوجي و خصوصا في هذا العصر، هذا ما جعل العالم أكثر اندماجا كما سهل حركة الأموال و السلع و الخدمات، كما إن السيطرة الحضارية بقيمتها و مثلها و مبادئها التي تفرض على الآخر الانهيار و تسلب إرادته دون أية دراية أو يقين¹ ، كما أن الإعلام الذي استطاع أن يمكننا من معايشة الخلاف حال وقوعه. و منه نرى أن هذه أهم الأسباب التي أدت الى ظهور العولمة في الجانب التكنولوجي².

و في الأخير نستنتج أنه و بالرغم من و جود اختلافات كبيرة و عدم و جود تعريف ثابت للعولمة إلا أنها تعرف على إنها عملية اقتصادية ثم سياسية ثم اجتماعية و ثقافية وتعني جعل الشيء ما دوليا كما إنها عملية تحكم و سيطرة و وضع قوانين مع إزاحة بعض الحواجز بين الدول كما إن لها عدة أسباب سياسية و اقتصادية و تكنولوجية أدت إلى بزوغ هذه الظاهرة نذكر في الجانب السياسي انهيار الاتحاد السوفياتي و الغزو العسكري و في الجانب الاقتصادي ظهور الشركات المتعددة الجنسيات و من الناحية التكنولوجية هو التقدم العلمي و التكنولوجي و ظهور وسائل الإعلام و غيرها و من هذا كله نرى أن كل هذه الأسباب كانت سببا في نشوء فكرة العولمة و التي تعني أيضا جعل العالم قرية كونية صغيرة.

وفي الأخير نخلص إلى أن العولمة ظاهرة عالمية كوكبية اجتاحت العالم بأسره. حيث أدت إلى تغيير في كافة جوانب الحياة منها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

¹ - نفس المرجع.

² - شيماء عبد الستار جبر الليلية، مرجع سابق، ص38.

المبحث الثاني: تأثير العولمة الثقافية على الهوية الثقافية و الولاء

للوطن

سنتطرق في هذا المبحث إلى تأثير العولمة على الثقافة و إلى العلاقة بينهما وقبل أن نتطرق إلى جوهر العلاقة بينهما نعرف بعض المصطلحات.

المطلب الأول: تعريف الثقافة و الهوية

تعرف الثقافة في اللغة العربية بأنها قوم الشيء أي قومه عندما كان معوجا و غير سوي فقال العرب "ثقف الريمح" أي قومته أي جعله على أحسن صورة . أما اصطلاحا فهي ذلك الثرات الحضاري و منهجية التفكير و أسلوب العيش و المعاملة أي تلك التي تنطلق من ذاتية و شخصية الإنسان بما هو عليه من صفات كالخير و العدل و تلك الطاقة العملية الكامنة التي تستخدم في مجالات الحياة و التي تميز مجتمع عن مجتمع آخر¹.

تعرف الثقافة بأنها الخليط الهائل من المعلومات و الإبداعات و القيم التي تدخل في نطاق الهوية الحضارية لشعب من الشعوب أو جماعة من الجماعات البشرية²، و هي بطاقة هوية كل بلد و كل مجتمع، تحمل نسقا مركبا من الثرات و التاريخ و اللغة و المعتقدات و القيم و التي بها تتميز المجتمعات³، كما أنها تعبير عن النشاط الإنساني و الإعلام و هي أداة للتعبير و التطوير و النشر فوسائل الاتصال و الإعلام هي الأداة الناقلة للثقافة من حيث أنها تساعد على دعم المواقف الثقافية و التأثير فيها

¹ - محمد زغو، أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد و الشعوب، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، كلية العلوم القانونية و الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، 2010، ص94.

² - علي يوسف ألكركي، مرجع سابق، ص36.

³ - آمنة ياسين بالقاسمي و محمد مزيان، "العولمة الثقافية و تأثيراتها على هوية الشباب و المراهقين الجزائريين". مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد8، 2012، ص46.

و حفر الأنماط السلوكية و تعزيزها و طرح مفاهيمها على الجمهور من خلال البث و الشرح المستفيض لما يمكن اعتباره فعلا ثقافيا عضويا¹.

كما تعد الثقافة التجربة التي تلخص الجوانب الإبداعية و الاجتماعية و السلوكية و العقيدية التي تميز بين مجتمع و آخر و ثقافة و أخرى كما تعتبر عنصرا مهما في حملات الترويج الايديولوجي التي يراد من خلالها طرح أفكار الغالب على المغلوب². وقد اعتبر البعض أن الثقافة سلعة عالمية و من هنا حاول العديد تقديم مفهوم للعولمة

الثقافية التي تعني خلق مكون ثقافي عالمي، و فرصة كنموذج ثقافي و تعميم معايير و قيمه على العالم أجمع بحيث ارتبطت بفكرة التوحيد الثقافي للعالم من خلال استغلال ثورة و شبكة الاتصالات العالمية و التقنية و التجارية و الثقافية النابعة من الغرب مما يؤدي إلى توحيد القيم حول المرأة و الأسرة، و حول الرغبة و الحاجة و أنماط الاستهلاك في الذوق و الملابس و المأكول و توحيد طريقة التفكير و إلى كل ما يعبر عنه السلوك فهي تركز على مفهوم الشمولية أي ثقافة غير محدودة، كما إنها جاءت لخدمة الثقافات المتنوعة لتعبر عن نفسها و تنتقل من نطاقها الضيق إلى آفاق واسعة وفق فرص متكافئة بحيث تتفاعل الثقافات فيما بينها من خلال ثورة الاتصالات التي تسهل من نقل الأنماط الحضارية و الثقافية و الأنماط السلوكية لأفراد هذه المجتمعات بوسائل سياسية و اقتصادية مختلفة و تقنيات متعددة، كما إنها ليست سوى السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات بواسطة استثمار مكتسبات العلوم و التقنيات في ميدان الاستثمار³. أما الهوية فإنها تعرف بأنها مركب من العناصر المرجعية و المادية و الذاتية المصطفاة التي تسمح بتعريف خاص للتفاعل الاجتماعي، و هي السمة الجوهرية العامة

¹ - صلاح ياسين محمد الحديثي و معتز خالد عبد العزيز ، "التأثيرات السلبية و الايجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية". مجلة أبحاث كلية التربية الإنسانية، 2011، العدد 1، ص 512.

² - قايد دياب ، مرجع سابق ، ص 383.

³ - ديانا أيمن راشد حاج حمد، أثر العولمة على مواطني الضفة الغربية. (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، 2012)، ص ص(29-32).

لثقافة من الثقافات و الهوية الثقافية بمعنى التفرد الثقافي بكل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات و أنماط سلوك و ميل و قيم و نظرة إلى الكون و الحياة.

المطلب الثاني: إضعاف الهوية الثقافية و الولاء للوطن

تثير العولمة الثقافية الكثير من ردود الأفعال سواءا بالرفض أو القبول. فمن الناحية السلبية فهي ذات النصيب الأكبر فالكثير من الباحثين يرون أن العولمة لا تحترم مبدأ السيادة الثقافية، إذ أن الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه هو تذويب الثقافات الإنسانية المتباينة و استبدالها بثقافة ذات طابع أحادي لها نفس القيم و المعايير. و لأن ثقافة العولمة تروج لما هو سهل و سريع و بسيط، فان اعتمادها الرئيسي يقوم على تطوير التكنولوجيا و خدماتها للتأثير على حياة الناس و أسلوبهم في المعيشة و التفكير و المعتقد و اللغة و الزواج و غيرها من الثقافة الأخرى. فالعولمة تسعى إلى غزو ثقافة أي شعب و حضارته و فرض ثقافة أخرى عليه هذا ما قد يضعف من انتمائه الوطني و القومي و يساهم في تفكيك عناصر هويته و مكوناته، ليصبح شعبا بلا هوية تميزه عن غيره من الأمم و الشعوب، انه إذا أقرب إلى نظام يعمل على افراغ الهوية الجماعية من كل محتوى، و يدفع إلى التفتيت و التشتيت. ليربط الناس بعالم اللاوطن و اللأمة و اللادولة¹.

أما الأدوات الوظيفية للعولمة الثقافية ووسائط انتشارها هي ثقافة الصورة و هي المعبر الحقيقي للعولمة الثقافية لأن الصورة تعد مفتاح للنظام الثقافي الجديد أي نظام وعي الإنسان للعالم كما أنها تلعب في إطار العولمة الثقافية نفس الدور الذي لعبته في سائر التواريخ الثقافية². و هي ما بعد المكتوب التي ليست سوى ثقافة الصورة باعتبارها المفتاح السحري للنظام الثقافي الجديد، نظام إنتاج وعي الإنسان بالعالم إذ أن الصورة أكثر إغراء و جذبا و أشد تعبيرا وأكثر رسوخا و التصاقا بالعقل لأنها لغة

¹ - نائر رحيم كاظم، مرجع سابق، 257.

² - فايد دياب، مرجع سابق، ص 385.

عالمية تفهمها جميع الأمم و الشعوب و البشر كافة، سواء كانوا جهلة أم متعلمين، لأنها قادرة على تحطيم الحاجز اللغوي و على الرغم من هذا هي لا تعدو أن تكون ثقافة معلبات مسلوقة جاهزة للاستهلاك، تتنافس الشركات الإعلامية لتسويقها مستعملة جميع ما ابتكره العقل البشري الغربي من وسائل الإغراء و الخداع، و مع تراجع معدلات القراءة و الاهتمام بالكتاب، فإن نظام القيم معرض للتفتت، ما يكرس منظومة جديدة من المعايير ترفع من قيمته النفعية و الفردانية الأنانية و الموزع المادي. الغرائزي المحرد من أي محتوى إنساني¹. لأن الصورة كما يقول الدكتور بلقزيز: "أنها لا تحتاج دائما إلى المصاحبة اللغوية أي الصورة لكي تنقد إدراك المتلقي، فهي بحذ ذاتها خطاب ناجز مكتمل، يمتلك سائر مقومات التأثير الفعال في مستقبله فعالية الكلمة وفقا على سعة الاطلاع اللغوي المتلقي" نفهم من كلام الدكتور بلقزيز عن الصورة أنها الأداة الفاعلة و هي لا تحتاج إلى الكلام (الحديث) أي أنه بمجرد النظر إلى الصورة تفهم دون أن تسمع وفي هذا السبب نخبويتها و محدوديتها أما الصورة، فقد باتت متجاوزة للحاجز اللغوي و من ثم كان جمهورها أوسع و شعبتها أعظم. كما أن التقدم الهائل في و سائل الاتصال له دور في نقل المادة الثقافية الجديدة إلى حال من العالمية². فالعولمة الثقافية تؤثر أيضا على ثقافات المجتمعات من عدة جوانب نذكر منها ما يلي³:

- التأثير اللغوي و هذا من خلال استعمال اللغات الغربية (كالفرنسية و الانجليزية) كلغات رسمية في مرافق الإدارة و الاقتصاد، و استعمالها في و سائل الإعلام و الاتصال و في المقررات الدراسية كلغات للتخاطب وغيرها.

¹ - نائر رحيم كاظم، مرجع سابق، ص 258.

² - قايد دياب، مرجع سابق، ص 385.

³ - ديانا أيمن راشد حاج حمد، مرجع سابق، ص (37-38).

- التأثير الخلقى و هذا من خلال انتشار مظاهر العنف و الجنس و المواقع الإباحية في وسائل الإعلام و السينما و القنوات الفضائية و على شبكة الانترنت مما يتسبب في التأثير على القيم في بعض المجتمعات المحافظة خصوصا المجتمعات الإسلامية.

- التأثير القيمي أي تمييط القيم ومحاولة جعلها واحدة لكل البشر في المأكّل و المشرب و الملابس و العلاقات الأسرية و بين الجنسين و نشر قيم الاستهلاك الرأسمالي.

كما أن العولمة الثقافية تسعى إلى:

- تعزيز الاختراق التي تمثلها العولمة و التي تقوم على أساس الهيمنة و تكريس الاستتباع الحضاري لأمريكا، و هذا ما يؤدي إلى إفراغ الهوية الثقافية من كل محتوى.

- التقليل من قيمة الثقافات المختلفة و فرض هيمنة ثقافة واحدة و هي الثقافة الأمريكية في الوقت الحاضر، كونها المالكة لمراكز توجيه آليات العولمة.

- إشاعة الذوق الغربي في الاستهلاك و في ممارسة السلوك الاجتماعي مع الآخرين.

- نشر الثقافة اللادينية و فرض الركض، و غالبا بلا وعي خلف المواضع الاجتماعية.

- حرمان الشعوب المختلفة من اللحاق بركب التقدم، نظرا لتفتشي الأمية فيها و العولمة تقوم على تقنية عالية لا تملكها الكثير من الدول و المجتمعات في الدول النامية.

- طمس الهوية الثقافية للأمم الإسلامية خاصة من خلال الأزياء و المنتجات الأمريكية في كثير من الدول الإسلامية¹.

¹ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

ومنه فان تأثير العولمة على الثقافة أهما تسعى إلى خلق ثقافة عالمية واحدة فعمدت إلى التطور العلمي و التقني من أجل إذابة الحدود بين الدول و زيادة معدلات التشابه بين الأفراد في مختلف الشعوب كما أهما حظيت بالقبول و الرفض و رأو أن لها آثارا سلبية لأنهم يرون بأهما لا تحترم مبدأ السيادة الثقافية لأنها تهدف إلى تذويب الثقافات الإنسانية المتباينة و استبدالها بثقافات ذات طابع أحادي لها نفس القيم و المعايير كما يرون بأهما سوف تؤدي بنا إلى مرحلة من التمييز العنصري المعولم أي ثقافة الأغنياء "الأقلية" و ثقافة الفقراء "الأكثرية" أي التمايز الطبقي كما إنها ثقافة أمريكية تنشر الفكر الأمريكي و ترى فيها إبعاد عن القيم الإنسانية و التعاليم و المبادئ الإسلامية إلا أن هناك من يرى بأهما ثقافة تؤدي بنا إلى التطور العلمي و التكنولوجيا من خلال و سائل الإعلام المتطورة أي اكتشاف ما يحدث في العالم عبر هذه الوسائل كما إنها أيضا تروج لما هو سهل و سريع و بسيط كثقافة الصـورة و البلاغة أي بالنظر إلى الصورة تفهم و تستوعب من دون أن يشرح لك أن هذه الثقافة عرفت تداخلا و تشابكا كبيرا من حيث إنها ثقافة أمريكية فمنهم من يعتبرها على كونها ظاهرة سلبية أكثر من ايجابية.

بعد كل ما تطرقنا إليه و حاولنا توضيحه حول علاقة العولمة بالثقافة نلمس أن العولمة تؤثر بشكل كبير على ثقافة المواطن والذي هو بدوره يعد القاعدة الأساسية لتحقيق مواطنة بحيث أن العولمة إذا طغت على فكر المواطن تطمس له هويته و يتجرد من وطنيته بحيث كما أن وسائل الإعلام التي ظهرت بظهور العولمة تؤثر أيضا سلوك المواطن و تجرده من قيمه و مبادئه خصوصا بلدان العالم المتخلف الذي لا يعرف كيف يتعامل مع هذه الوسائل الحديثة نلمس من كل هذا أن كل هذه الآثار التي صادرة عن العولمة تؤثر على الفرد المواطن و إذا أثرت عليه فهي أكيد سوف تشكل له في مواطنته لأنه إذا ضعفت الهوية الثقافية للفرد (المواطن) يعني إضعاف الولاء للدولة.

المبحث الثالث : تدعيم و تكريس الحقوق السياسية للمواطن (المشاركة)

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم العولمة السياسية و كيف تأثر على المواطن بحيث يتغير مفهوم المواطنة.

المطلب الأول: تعريف العولمة السياسية

تعتبر العولمة السياسية جزء من مفهوم العولمة بشكل عام و التي هي بدورها تعبر بصورة مباشرة عن إرادة المهيمنة على العالم و قد حددت و سائلها لتحقيق ذلك في استعمال السوق العالمية. و التي تعني نقلا لسلطة الدولة و مؤسساتها واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم و توجيهه و هي تحل محل الدولة و تهيمن عليها، كما أنها تعني من المنظور السياسي أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي و لكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات و منظمات عالمية و جماعات دولية و غيرها من المنظمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من التداخل و الترابطو التعاون و الاندماج الدولي مما يعني أن السيادة تكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية فالدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية و لكن من الناحية العملية قد تضطر إلى التعارض مع جميع الفعاليات الدولية مما ينتج أن حريتها في التصرف على حسب مشيئتها تصبح ناقصة و مقيدة

إن العولمة السياسية من و جهة نظر المفكر البريطاني ديفيد هيلد أنها تبدأ بمستوى العلاقات الغير سياسية بين المجتمعات و المقصود بذلك توجيهه بحوثه خطوة خطوة لإضعاف الدولة القومية و هذا ما يؤدي إلى استقرار الحكومة العالمية بذل الحكومة القومية¹.

المطلب الثاني: دور العولمة في تكريس و تدعيم الحقوق السياسية للمواطن

كما يرى بعض المفكرين أن حدوث العولمة السياسية أمرا قطعيا بل يعتقدون أنها تحققت إلى حد ما، و هذا لأن العولمة تتسع و تتعمق لتشمل كل الجوانب خاصة الجانب السياسي الذي يشمل السلوك و الوعي و الفكر و الحدث و القرار السياسي الداخلي و الخارجي أصبحت

¹ - غسان حمدان ، عن العولمة السياسية و ما إليها. المتاح في <http://alwan.org> ، تاريخ الدخول 05-03-2014، ص22:13، ص4.

السياسة معولة أي دخلت العولمة على السياسة و أثرت بها و هذا التأثير أثر على البشرية مما جعلها تعيش عصر العولمة السياسية¹، فالعولمة مرتبطة بحدود السياسية و العولمة يمكن أن تتعايش مع هذه الحدود السياسية فالسياسة تركز على الخصوصية العولمة تسعى إلى تجاوز هذه الخصوصية و الانتقال إلى العمومية، لأن الحدود مظهر من مظاهر السيادة و من أهم مقوماتها و مرتكزاتها ذلك أنها تجسيد للسيادة على المكان، أنا العولمة فإنها تسعى إلى إلغاء السيادة على المكان أو إضعافها مستعينة بوسائلها و آلياتها من تحطيم الحدود و القفز من فوقها و التعدي على خصوصيات المكان و سكانه و اختراقه و غزو ثقافة شعبه و حضارته و فرض ثقافة أخرى عليه، ما قد يضعف من انتمائه².

كما أنها ترتبط ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية و المحلية الجديدة و التي أخذت تنافس الدول في المجال السياسي و من و يمكن تلخيص الآثار السلبية للعولمة السياسية فيما يلي:

- تأثر العولمة على سيادة الدول و هذا من حيث أن قدرات الدول تتناقص تدريجياً³.
- تقلص عمل الحكومات و هذا ما يؤدي إلى إضعاف الدولة و تنازلها عن الكثير من الوظائف و تسليمها إلى صالح المؤسسات و متخذي القرار في العالم.
- انعدام الحدود الجغرافية و هذا ما يؤدي إلى زوالها بفعل اعتماد و اندماج الكثير من الأمور المحلية و القومية بالمجتمع العالمي.
- انفلات الأمر الاجتماعي من قبضة الحكومة و اندماج الناس في مجتمع أوسط.
- تفكك الهوية القومية و سقوطها بفعل إمكانية التسلل للحدود، و تصادم الثقافات و شعوب العالم المختلفة.

¹ - نفس المرجع. نفس الصفحة.

² - نائر رحيم كاظم، مرجع سابق، ص 264.

³ - محمد أحمد السامرائي، العولمة السياسية و مخاطرها <http://www.glo110.Blogfa.com/post> بتاريخ 2014-04-21

على الوطن،

- عجز الحكومات في السيطرة على حركة المعلوماتية ووسائل الإعلام التي تدار من قبل الشبكات المعلوماتية المعقدة و التي يملكها أصحاب القوى في العالم.

بالرغم ما للعولمة السياسية من سلبيات إلا أن لها مجموع من الايجابيات نحملها فيما يلي:

العولمة السياسية تسعى إلى زيادة الوعي السياسي للفرد المواطن و هذا عن طريق الوسائل الإعلامية التي ظهرت بظهور العولمة و بالبرامج التي تبث فيها زادت من وعي المواطن بحيث أصبح أيضا ينخرط في الأحزاب و الجمعيات و يشارك في الانتخابات (التصويت)، كما أصبح أيضا يحضر مداوالات المجالس المحلية (البلدية و الولاية) ، و صار ينخرط في جمعيات المجتمع المدني و أصبح مهتم بالأحداث السياسية المحلية و يتفاعل معها.

إن العولمة السياسية تعني نقلا لسلطة الدولة و مؤسساتها إلى مستوى عالمي كما أنها تؤثر سلبا على الدولة و الذي بدوره يؤدي إلى تقلص عمل الحكومات و هذا ما يؤدي إضعافها كما يؤثر أيضا سلبا على المواطن بحيث يشعره بالا استقرار و غياب الأمن و عدم الطمأنينة أما ايجابيا فالعولمة السياسية تؤثر على المواطن بحيث يكتسب وعي سياسي و ثقافة سياسية و يصبح يشارك في الانتخابات و ينخرط في جمعيات المجتمع المدني و يحضر مداوالات المجالس المحلية و من هذه نرى أن المواطنة في ظل العولمة السياسية منحتة حق من حقوقه السياسية و زادت من حدة مشاركة الفرد في الحياة السياسية كالانخراط في الجمعيات و مؤسسات المجتمع المدني و المشاركة في الانتخابات و غيرها و منه نخلص أن العولمة السياسية كان لها جانب ايجابي على المواطن و هذا ضمن اندماجه في المجتمع بمشاركته في الحياة السياسية.

المبحث الرابع: تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و إضعاف دور الدولة .

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم العولمة الاقتصادية و ما هي آثارها على المواطن و المواطنة .

المطلب الأول : تعريف العولمة الاقتصادية

العولمة ظاهرة عالمية و هي انفتاح على العالم اقتصاديا و ثقافيا و سياسيا و على كافة الأصعدة و هي ظاهرة كونية لها أثر كبير على الفرد ، كما إنها ظاهرة اقتصادية و مالية. اتصفت بالكوكبية و التي هي سيرورة الاقتصاد العالمي تميزت بالنمو السريع لتيارات التبادل و تدفق رؤوس الأموال العالمية و ترتبط بالنظام الاقتصادي الرأسمالي¹.

و قد صاحب هذه الظاهرة مصطلحات مثل "عولمة الإنتاج" و "عولمة التدفقات المالية" و "عولمة رأس المال" كما ظهرت مؤسسات جديدة ذات قوة و نفوذ هائلين في الاقتصاد²، و العولمة الاقتصادية هي حقيقة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز بقيادتها و تحت سيطرتها و في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير متكافئ³، و من مظاهرها انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في كل أنحاء العالم و أيضا جعل كل التعاملات المالية عالمية تتم بعملة أو عملتين كالدولار و اليورو و انتشار شبكة المعلومات "الانترنت"⁴، و أيضا ظهور الصندوق الدولي و البنك الدولي⁵، كما أنها تتسم بثلاث سمات أساسية وهي: الانفتاح الاقتصادي المتبادل و تعميق الاندماج في الاقتصاد العالمي، و نمو الاعتماد الاقتصادي المتبادل فالانفتاح الاقتصادي لا يقتصر على التجارة و الاستثمار و التدفقات المالية بل يشمل أيضا تدفقات

¹ - محمد عبده، آثار العولمة على الهوية الثقافية ، (ترجمة: نبيل أبو صعب). جامعة بنين ، المتاح في: <http://www.wikipedia.com> بتاريخ 20/03/2014.

² - صلاح ياسين محمد الحديثي و معتز خالد عبد العزيز، المرجع السابق، ص 512.

³ - أحمد على كنعان، الشباب الجامعي و الهوية الثقافية في ظل العولمة الجديدة . دمشق: عاصمة الثقافة العربية ، 2008، ص 415.

⁴ - آمنة ياسين بالقاسمي و محمد مزيان، المرجع السابق، ص (44-45).

⁵ - علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص 29.

الخدمات و التكنولوجيا و المعلومات عبر الحدود القومية، إلا أن انتقال الأفراد مقيّد و محدود. فالاعتماد الاقتصادي المتبادل يلاحظ انه بينما يوجد اعتماد متبادل كبير بين الدول في العالم الصناعي المتقدم، فان هناك اعتماد كبير للدول النامية على الدول الصناعية و اعتماد أقل بيندول العالم النامي أما الاندماج الاقتصادي فيتمثل في جانب الطلب و في تكامل أسواق السلع و الخدمات و التكنولوجيا و الأصول المالية و أسواق المال، مما أدى إلى ظهور الشركات المتعددة الجنسيات وهي أساس قيام الاقتصاد الكوني فارضة سياستها وإستراتيجيتها على المستوى العالمي و هذا ما أدى إلى إضعاف سلطة الدولة خاصة في البلدان النامية¹.

المطلب الثاني: إضعاف دور الدولة و تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية

إن آثار العولمة الاقتصادية على المواطنة تتجلى في أن العولمة الاقتصادية من خلال تأثيرها على البيئة و ذلك بالاندفاع نحو التخصص و الاستغلال المكثف للعمليات الإنتاجية و هذا يؤدي إلى التدهور في المحيط البيئي بحيث أن البيئة تعتبر حق من حقوق المواطن (المواطنة) أي من حقه العيش في بيئة نظيفة كما إن العولمة تؤدي إلى تسريع التبادلات المالية و تطوير الاستثمارات في الخارج يؤدي إلى انزلاقات المالية و هذه الانزلاقات ينتج عنها الانتقال من عالم دولي إلى عصر العولمة يؤدي إلى بروز حكم مكون من بيروقراطيات مركزية تدوس على حقوق الشعوب و تتحكم في مصير الإنسانية هذا أيضا يعتبر من آثار العولمة الاقتصادية على المواطنة، بحيث أن المواطن يجب أن يحس بحريته و إنسانيته و بديمقراطيته كما إن الشركات العالمية الناتجة عن العولمة تؤثر على مستقبل الشعوب، و الشركات المتعددة الجنسيات تنعكس على مقدرة الدول في التعامل بعلتها الوطنية²

كما إنها أيضا نجحت في الهيمنة على السوق كما نلمس هيمنة الولايات المتحدة على اقتصاديات العالم من خلال القضاء على سلطة و قوة الدولة في المجال الاقتصادي بحيث هذه الهيمنة تؤدي إلى تدهور اقتصاديات دولة ما، كما إن هذه

¹ -قايد دياب ، مرجع السابق، صص(363-364).

² - أماني غازي الجرار، مرجع السابق، ص119.

الهيمنة تؤدي إلى تدهور في مستوى معيشة الفرد "المواطن". وهذا ينتج عنه تراكم الديون و هذه الأخيرة تعبر عائق في طريق المواطنة لأنه من حق المواطن أن ينعم بعيش و حياة هائلة فهذه الديون تؤدي إلى انعدام الأمن في البلاد. و تؤدي إلى تفشي البطالة التي تدفع الأفراد إلى الهجرة بحثا عن العمل، كما إنها تنشر الفروق بين طبقات المجتمع و تؤدي إلى فقدان الهوية و طمس معالم الشخصية و تعميق التفاوت الاقتصادي بين بلدان العالم. و كل هذه النتائج لها تأثير سلبي على المواطنة.

ومن أهم الآثار السلبية أيضا على المواطنة نجد الشركات المتعددة الجنسيات على البلدان النامية هي استمرار اختلال هيكلها الاقتصادية، كما أن هناك أيضا آثار سلبية ناجمة عن الصندوق الدولي و البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية على البلدان النامية و هي تحرير البلدان النامية لواردها السلعية من القيود النوعية و الكمية و خفض التدرجي للرسوم الجمركية في وقت تبدو فيه الفرص ضعيفة لأن تحقق هذه البلدان أي نمو حقيقي هذا ما يؤدي إلى تفاقم مشكلات العجز في موازينها التجارية و تفاقم مشكلات مديونيتها الخارجية، و إغراق أسواق البلدان النامية بالواردات الصناعية من البلدان المتقدمة و هذا ما يضعف فرص البلدان النامية في تطوير صناعة الإنتاجية، كما أن الأخذ بسياسات الخصخصة و تحجيم دور النشاط الاقتصادي في ظل أوضاع لا يستطيع القطاع الخاص في البلدان النامية أن يقدم تعويض هذه المشكلة قد ينجم عنها الكساد الاقتصادي و الانكماش و البطالة و نقص إيراداتها العامة و عدم قدرتها على تقديم الخدمات الصحية و التعليمية و مختلف ما يحتاجه المواطنين¹.

و من إيجابيات العولمة الاقتصادية نجد دور صندوق النقد الدولي يقوم على ضبط النقد الدولي و استقراره أما البنك الدولي يمارس عمليات الاقتراض في مجال الإنشاء و التعمير للدول المتضررة من الحروب و يساعد الدول الفقيرة التي تعيش ظروف قاسية، أما بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية من خلال قوانينها في السلع

¹ - قايد دياب، مرجع سابق، ص 364 .

و الخدمات و فوق الملكية الفكرية، و فض المنازعات و هذه الايجابيات كان لها تأثير ايجابي من أجل تحقيق المواطنة.

وفي الأخير نخلص أن تأثير العولمة على اقتصاد الدول يضاعف من استقرارها و يشكك في سياستها و عجزها بحيث أن هذا العجز و اللااستقرار الدولي منه يحس المواطن بانعدام الأمن و الأمان بحيث تصبح الدول تحت سلطة الدول القوية نرى أن كل هذه تؤثر على الفرد المواطن الذي يجب أن ينعم بالطمأنينة و الأمن و الاستقرار في دولته لتتحقق له مواطنته.

المبحث الخامس: تطور المجتمع المدني و بروز المواطنة العالمية

وجد المجتمع المدني منذ وجود الإنسان على وجه الأرض ولقد عرف تطورا خصوصا ب بروز العولمة فهذه الظاهرة أدت إلى تعدد في مهامه فما هي أهم الوظائف التي يقوم بها.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني

يعرف المجتمع المدني على انه ذلك القطاع من المؤسسات المدنية القومية التي يتجاوز نشاطها و عملها الحدود السياسية و الجغرافية و يتجه نحو التضامن و التشابك مع مؤسسات مدنية أخرى، ليدافع عن قضايا سمات عالمية أو يدافع عن مصالح فئات مهمشة ، أو مصالحها الخاصة "الاتحادات العمالية و الجماعات المهنية" منطلقا من مبادئ و آليات تتوافق حولها كل الأطراف الدولية¹.

كما أنه يتميز بالعمل الجماعي الطوعي وفقا للانشغالات المشتركة وعلى أساس الأهداف و القيم، و يشمل تنوعا من الفعاليات و الفاعلين وأشكالها من المؤسسات التي تختلف في الدرجة والنظام و الاستقلالية و القوة و السلطة كما يرى ادواردز المختص في قضايا المجتمع المدني أنه يعني أساسا خفض دور السياسة

¹ - قايد دياب ، مرجع سابق، ص316.

في المجتمع بواسطة توسيع الأسواق و الحريات الفردية و الحياة الجموعية وأنه المجال العام بحيث لقب بالمجتمع الخير و الجيد¹.

و هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشرة، فميزته الاستقلالية و التنظيم التلقائي و روح المبادرة الفردية و الجماعية و العمل التطوعي و الحماس من أجل خدمة المصلحة العامة، و الدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، و هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة، أي بين مؤسسات القرباة و مؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها هذه التنظيمات الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها، أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، و تلتزم في وجودها و نشاطها بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح و المشاركة².

و من خلال هذا المفهوم نستخلص أن هناك أربعة مقومات أساسية للمجتمع المدني وهي تتجلى في:

- الفعل الإرادي الحر أو الطوعي، التواجد في شكل منظمات، قبول التنوع بين الذات و الآخرين، و عدم السعي للوصول إلى السلطة، بحيث أن المجتمع المدني له مكونات نذكرها فيما يلي: النقابات المهنية، النقابات العمالية، الحركات الاجتماعية الجمعيات التعاونية، الجمعيات الأهلية، نوادي هيئات التدريس، النوادي الرياضية و الاجتماعية، مراكز الشباب و الاتحادات الطلابية، الفرق التجارية و الصناعية وجماعات رجال الأعمال، المنظمات غير الحكومية الدفاعية و التنمية كمراكز حقوق الإنسان و المرأة و التنمية و البيئة³، الصحافة الحرة و أجهزة الإعلام

2- أزارح عمر، المواطنة ركيزة المجتمع <http://www.musawah.net/item.php?id=1303> بتاريخ 11-03-2014.

المدني. المتاح

² - نجيب الخنيزي، مرجع سابق.

³ - عبد الغفار شكر، مفهوم المجتمع المدني: نشأته و تطوره و مكوناته وإطاره التنظيمي، المتاح في

<http://groups.google.com/fourm/#!fourm/fayad61> بتاريخ 05-02-2014، 13:34 h، ص3.

و النشر، مراكز البحوث و الدراسات و الجمعيات الثقافية¹، منظمات التنمية و فرق المجتمع و تنظيمات النساء و التنظيمات المؤسسة على عقيدة الإيمان الديني، و نقابات التجارة و التحالفات التي تتكفل بالدفاع عن البيئة و الحيوان و الأقليات².

المطلب الثاني: تطور المجتمع المدني و بروز المواطنة العالمية

بعدما تطرقنا إلى تعريف المجتمع المدني و مكوناته الأساسية نرى أن مشاركته في الحياة أصبحت في وقتنا الحاضر ضرورة حتمية لا يمكن الاستغناء عنها، وذلك لان أي دولة و هيئاتها الرسمية لم تعد تشتغل بكل ما يهم المواطن في حياته اليومية و عليه فان التكفل بكثير من مظاهر الحياة الاجتماعية كالبيئة و الحفاظ عليها و الوقاية من الأمراض و تحسين مستوى معيشة المجتمع هو من مسؤولية المواطنين كل حسب موقعه و اهتماماته و تخصصه و ظهور الجمعيات العديدة و المختصة في شتى المجالات: الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية و جمعيات الأحياء و النوادي الرياضية في أي مجتمع إنما يدل هذا على مشاركة المجتمع المدني في العديد من القرارات التي ترتبط بحياة المواطنين من حيث التعامل و التكافل و التراحم و التعايش إلا أن هناك مجالات يكون فيها المواطن معينا مباشرة مثل العناية بالأحياء و حمايتها من الأوساخ و القيام بجمالات التطوع و من هذا أصبح المجتمع المدني من خلال السياسة التي تنتهجها أي دولة أساسيا في صنع القرار و طرح الأفكار في الهيئات الرسمية.

كما إن مواطنة المجتمع المدني يمكن أن تلعب دورا كبيرا في ترقية المجتمع المدني كما انه يعبر عن تلك الشريحة من المواطنين الذين ينتظمون تلقائيا بدون دافع سياسي أو حزبي للقيام بنشاطات مفيدة و مهمة للمجتمع كما انه يقوم بالعديد من النشاطات و الممارسات و السلوكات التلقائية التي تعبر عن قيمته و هويته كما إنها تعبر عن قيم المواطنة، نرى أن المجتمع المدني بمؤسساته و مكوناته الفاعلة

¹ - نفس المرجع.

² - أزراح عمر، مرجع سابق.

في المجتمع له علاقة ووطيدة بالمواطنة وهذا كله نظرا للدور الذي يلعبه في المجتمع من مصالح و منافع للفرد المواطن في دولته و نظرا لمنحه بعض الحقوق التي يتمتع بها و بفضلها يشعر بانتمائه وولائه لوطنه مثل المشاركة في العمليات الانتخابية و الانضمام للأحزاب و محاربة الفقر وآثاره مثل حق العيش في بيئة سليمة و تحقيق الأمن و الرفاه و الحياة أن كل هذه الحقوق المجتمع المدني يسعى إلى توفيرها للمواطن بالدفاع عنه مثلا في بعض الأماكن و تمثيله، إلا أن و في ضوء التغييرات الذي حدثت في العالم خلال التسعينات من القرن العشرين و مع ظهور الثقافة السياسية العالمية الجديدة أدت إلى بروز و التغيير في مفهوم المجتمع المدني بحيث أصبح مجتمع مدني عالمي. فالمجتمع المدني هو ذلك القطاع من المؤسسات المدنية القومية التي يتجاوز نشاطها و عملها الحدود السياسية أو الجغرافية، و يتجه نحو التضامن و التشابك مع مؤسسات مدنية أخرى خارج الحدود ، ليدافع قضايا لها سمات عالمية أو يدافع عن مصالح فئات مهمشة، أو مصالحها الخاصة (الاتحادات العمالية و الجماعات المهنية الدولية) منطلقا من مبادئ و آليات تتوافق حولها كل الأطراف الدولية¹.

كما أن المجتمع المدني العالمي هو حقل للنشاطية أو الكفاحية التي تنشأ على قاعدة الإيمان بالمساواة و المسؤولية المشتركة و الحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط أو القوة أو الامتياز و الفاعلين في المجتمع المدني هم أولئك الذين يمدون نشاطهم للدفاع عن قيم مدنية إلى الساحة العالمية كما أن المجتمع المدني قد نما من رحم النشاطات و الثقافات المدنية القومية، ثم أخذ يمد هذه النشاطات على مستوى عالمي أو كمستوى نضالي عالمي يشق طاقته و عناصره البشرية من مختلف القوميات ، و ينظم عمله عبر روابط و اتحادات عالمية أو متعددة الجنسيات².

¹ - قايد دياب، مرجع سابق، ص ص (315-316).

² - مراجع الأندلي، بعض اشكاليات المجتمع المدني و المجتمع السياسي الديمقراطي، المتاح في: <http://maraji3.elondy.blogspot.com/2011/05/blog-post.html> الاثني 16-05-2011. تاريخ التصفح. 22-04-2014، 14:22 h، ص4.

ومن أسباب بروز المجتمع المدني العالمي نجد: الثقافة المدنية العالمية التي بدأت تتبلور منذ الحرب العالمية الثانية، والأطر والأوعية الاتصالية الجديدة، كما أن العامل الاقتصادي كان له دور فعال في إنضاج المجتمع المدني العالمي ومن هذا كله نستنتج أن المجتمع المدني العالمي كان له دور فعال في تحقيق المواطنة العالمية وهي تتعلق بكيف يمكن للشعب أن يطور اتجاهها نحو باقي المواطنين والمجتمعات والثقافات عبر العالم¹.

إلا أن هناك عقبات تواجه المجتمع المدني العالمي الذي تتحقق فيه المواطنة العالمية وهي تتمثل في²:

- في الفروقات الجسيمة بين الشمال والجنوب بين كافة المستويات.
- والتفاوت في معدلات التطور بين الدول المتقدمة تكنولوجياً وتلك التي لا تزال في مراحلها الأولى للتصنيع.
- الانتشار المتلاحق لموجات الإرهاب التي تمارسه جماعات أيديولوجية مختلفة اختلافًا شديدًا في توجهاتها الفكرية وأساليب عملها سواء في الدول المتقدمة أو النامية.
- العولمة وما أثارته من نزعات التفكك القومي والاجتماعي.
- تصاعد النزاعات الأهلية والعنف على نطاق واسع، والاختلافات العميقة فيما بين الأمم في الثقافات والأديان.
- ولتتحقق مواطنة عالمية هناك مجموعة من القضايا هناك مجموعة من القضايا الرئيسية التي يجب التعرض إليها وهي كالاتي:

¹ - نفس المرجع. نفس الصفحة

² - قايد دياب، مرجع سابق، ص 320.

- ضرورة تقوية المؤسسات العالمية كالأمم المتحدة، لتعزيز جهود الحكومات التي تحاول تأمين الحقوق الأساسية (القانونية، السياسية، الاقتصادية) لشعوبها، وتشجيع الحكومات الأخرى على أن تفعل ذلك.

- توفير الوسائل القانونية والآليات الفعالة التي يمكن من خلالها توفير الحقوق الأساسية للشعوب يمكن من خلالها توفير الحقوق الأساسية على يد حكوماتها أو الحكومات الأجنبية أو من قبل المنظمات الدولية أو الشركات المتعددة الجنسيات، وكذلك البحث عن الأدوات التي يمكن عن طريقها منع الدول الكبرى والمؤسسات الاقتصادية الدولية من السعي وراء مصالح تضر بالكثير من شعوب العالم.

- وضع تصورات محدودة لماهية الحقوق الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يتمسك بها المجتمع العالمي بشكل معقول وقابل للتطبيق.

- اصلاح المنظمات القليمية الدولية للمساعدة في قيام حوار مثمر بين شعوب قد تختلف ثقافتها لكنها تتوافق في مصالحها¹.

و من هذا نرى إن المجتمع المدني جزء لا يتجزأ عن المواطنة و هو ركيزة و دعم له. إلا أن المجتمع في الدول المتقدمة لعب دورا فعالا بخلاف الدول المتخلفة لان الدول المتقدمة كانت قد واكبت العصر من خلال وسائل التكنولوجيا فالانترنت وغيرها و بروز و تنامي استخدام هذا المفهوم و منظمة المجتمع المدني يأتي على غرار فشل النخب العربية الحاكمة في بناء الدولة و الأمة و ترسيخ رابطة و هوية وطنية جديدة على أساس المواطنة المساوية في الحقوق و الواجبات و ظهر أيضا لفشل أنماط التنمية و التخطيط الإداري للاقتصاد الوطني².

¹ - نفس المرجع ، ص321.

² - نجيب الحنيزي، مفهوم المجتمع المدني و ترسيخ فكرة المواطنة. المتاح

في: <http://www.ahewar.org/debat/shaw.art.asp?aid=198461>، بتاريخ: 14-04-2014، ص18:30، ص02.

كما إن ظهور المجتمع المدني العالمي كان له دور فعال في الدفاع عن حقوق المواطن في الهيئات العالمية حتى سمي أيضا بالمواطنة العالمية، فانتشار منظمات غير حكومية في جميع أنحاء العالم تبث بها إنسانية تدافع عن قضايا تهم البشرية جمعاء مثل حقوق الإنسان و السكان و المرأة و البيئة.

كما أنه لا يمكننا فصل المجتمع المدني عن المواطنة لأنه يعتبر من ركائزها و مدعما لها من خلال مؤسساته النشطة و الفاعلة في المجتمع التي تحقق لنا اكبر دعم لها فهما يعتبران وجهان لعملة واحدة لأنه لامواطنة بدون مجتمع مدني بمؤسساته للدفاع عنها و لتحقيق مواطنة فعالة في المجتمع لتمثيل مواطن في الهيئات و المنظمات الدولية كحقوق الإنسان و غيرها و لا مجتمع مدني بدون مواطنة أي المواطن الفرد يطالب و يسعى من أجل فرض نفوذه و تحقيق مطالبه و الدفاع عنها عبر مختلف مجالات الحياة لهذا لا يمكننا أن نقوم مواطنة بدون المجتمع المدني فهذا الأخير يجسد و يدافع عن حقوق المواطن و يحقق لنا مواطنة من خلال ضمان الفرد لحقوقه، كما أن بروز المجتمع المدني العالمي لعب دور كبير و فعال في المساواة عالميا و ضمن أيضا حقوق المرأة عالميا ، و كذا الاعتراف بحقوق الإنسان و من هذا نفهم أن المجتمع المدني العالمي بمنظماته و مؤسساته الفاعلة عالميا كان له دور فعال في تحقيق و بروز المواطنة العالمية و ترسيخ مبادئها و قيمها و أهم حقوقها المعترف بها عالميا.

في الأخير نخلص أن المجتمع المدني بمؤسساته الفاعلة في المجتمع يلعب دورا مهما في الدفاع عن المواطن عن المواطن و يسعى إلى الدفاع عنه في بعض المواقف مثل تكوين نقابات للدفاع عن العمال و غيرها كما إن المواطنة العالمية برزت مع بروز المجتمع المدني العالمي أي أن هذا الأخير ساهم بشكل كبير في الدفاع عن المواطن و عن حقوقه و تمثيله في بعض الهيئات و المنظمات العالمية مثل منظمات حقوق الإنسان و التي في هذه المنظمات يسعى إلى الدفاع عن حقوق الأفراد عالميا و المجتمع المدني العالمي كان سببا في الانتقال من المواطنة القومية إلى المواطنة العالمية.

خلاصة الفصل:

وفي الأخير نستنتج من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل حول انعكاسات العولمة على المواطنة. تعتبر العولمة ظاهرة عالمية جديدة تسعى إلى تحقيق درجة عالي من الكثافة و السرعة في عملية انتشار المعلومات و المكتسبات التقنية ، و من أسباب ظهورها انهيار الاتحاد السوفياتي سابقا.

وقد أدت العولمة إلى التأثير على المواطنة من عدة جوانب: نذكر منها الجانب الثقافي و قد أدت فيه إلى ضعف ولاء الفرد للدولة ، وطمس هويته الثقافية ، و تجريده عن وطنيته ، و القضاء على مقوماته و حضارته و لغته.

إلا أنها سعت إلى توعية و تنمية فكر المواطن. و من ناحية أخرى أدت العولمة إلى تدعيم الحقوق السياسية للمواطن بحيث أصبح للمواطن وعي سياسي و أصبح على دراية كاملة بحقوقه السياسية التي تمنح له من قبل دولته مثلا كحقوقه في المشاركة في الانتخابات و الانخراط في الأحزاب و الجمعيات.

وفي مظهر آخر أدت العولمة إلى تدهور اقتصاد بعض الدول ، وهذا كله بسبب هيمنة الدول الكبرى على اقتصادها. كما أن هذه الهيمنة تؤدي إلى إضعاف دور الدولة .

كما أن المجتمع المدني العالمي يلعب دورا مهما في تحقيق مواطنة عالمية، و هذا عن طريق مؤسساته النشطة في المجتمع و التي تتميز بالعمل الطوعي الحر و التي تساهم في الدفاع عن حقوق الإنسان و المرأة و طنبا و دوليا.

الذخائر

إن موضوع هذه المذكرة يناقش تأثير العولمة على المواطنة و حاولنا الإجابة على الإشكالية المدروسة:

ما هي انعكاسات العولمة على المواطنة؟ و ما هي مظاهر و حدود هذا الانعكاس؟

وبعد تناول فصول الدراسة تبين أن مفهوم المواطنة هي انتماء الفرد (المواطن) إلى الدولة التي ولد بها و خضوعه للقوانين الصادرة عنها، و تمتعه بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق والتزامه بأداء مجموعة من الواجبات اتجاهها. و هي علاقة بين فرد و دولة كما يحددها قانون تلك الدولة لأن المواطن هو غاية كل الأنظمة السياسية و الديمقراطية ، وقد مر مفهوم المواطنة بالعديد من المراحل بحيث بدأت عند الإغريق القدامى فالمواطنة عندهم اقتصر على الرجال الأحرار و استثنت العبيد و النساء و الأجانب، و كذلك المواطنة عند الرومان كانت تعتبر حقا وراثيا بسبب الروابط التي كانت بين المواطنين ففي هذه المرحلة منح حق المواطنة إلى جميع سكانها الذكور واستثنت العبيد، أما المواطنة في القرن التاسع عشر فتميزت هذه الفترة بمنح كل فرد مجموعة من الحريات الطبيعية. إلا أن القرن العشرين فان مفهوم المواطنة يختلف على بقية المراحل فقد ارتبطت في تلك الفترة بمفهوم الديمقراطية.

و المواطنة تقوم على الفرد باعتباره أساس قيام الدولة، وعلى أساس المساواة بين كافة المواطنين و على المشاركة و لتحقيق مواطنة عادلة فإنها تقوم على مجموعة من الحقوق السياسية و المدنية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تمنحها الدولة للمواطنين ، و مقابل هذه الحقوق التي يتمتع بها المواطن هناك مجموعة من الواجبات يقوم بها إزاء وطنه، و المتمثلة في واجب الالتزام بالمحافظة على الوحدة الوطنية و أسرار الدولة و الالتزام بأداء الضريبة و التكاليف العامة، و الالتزام بتأدية الخدمة الوطنية (العسكرية)، و هو واجب وطني ملزم بأدائه كل من يحمل جنسية الدولة ، كما أنه من واجب كافة المواطنين الدفاع عن وطنهم إزاء أي خطر يدهمهم كالحروب و غيرها.

وبهذا فان الدراسة تثبت صحة الفرضية الأولى بأن المواطنة هي التمتع الأفراد بحقوقهم و واجباتهم.

كما أثبتت نتائج الدراسة أن العولمة و التي تعرف على أنها عملية ديناميكية جديدة تسعى إلى تحقيق درجة عالية من الكثافة و السرعة في عملية انتشار المعلومات و المكتسبات، و من أسباب ظهورها هو انهيار الاتحاد السوفياتي

تحرير التجارة الدولية ، وسيطرة تبادل المعلومات و الأفكار و التقدم العلمي و التكنولوجي، كان لها تأثير كبير على المواطنة.

ومن أهم مظاهر تأثير العولمة من عدة جوانب ، الجانب الثقافي بما أن للعولمة جانب ثقافي يتمثل في خلق مكون ثقافي عالمي و فرضه كنموذج ثقافي و تعميم معايير و قيمه على العالم أجمع. فان هذا التأثير غلى المواطنة يظهر في طمس الهوية الثقافية للمواطن ، و تجريده من وطنيته (جنسيته)، و تضعف من ولاء المواطن لوطنه و القضاء على قيمة و مبادئه و لغته ، ومن وجهة نظر أخرى نمت فكر المواطن و زادت في و عيه و اكتشافه للعالم الخارجي وهذا عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة التي برزت مع ظهور العولمة، ومن ناحية أخرى أدت العولمة إلى تدعيم الحقوق السياسية. فالعولمة السياسية تعني نقلا لسلطة الدولة و مؤسساتها و اختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير و توجيهه، ففي هذا الجانب يظهر تأثير العولمة على المواطنة ، بزيادة الوعي السياسي للمواطن و تدعيم مشاركته السياسية وهذا بحضوره مداولات المجالس المحلية و انخراطه في الجمعيات و الأحزاب، ومن جهة أخرى تأثير العولمة على هذا الجانب يؤدي إلى تقليص عمل الحكومات و هذا التقليص يؤدي إلى إضعاف سيادة الدولة . وفي مظهر آخر أدت العولمة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية بحيث أن هذا التدهور سببه هيمنة الدول الكبرى على اقتصاد بعض الدول وهذا ما يؤدي إلى إضعاف دور الدولة، وأدت إلى ارتفاع في مديونية بعض الدول كالدول النامية، و انتشار البطالة و الكساد، أما إيجابا نجد دور البنك الدولي و صندوق النقد الدولي الذين يقدمان بعض القروض لبعض الدول التي تعاني من الفقر.

كما أثبتت نتائج الدراسة أيضا أن المجتمع المدني العالمي و الذي هو مجتمع طوعي حر، كان له دور كبير في تحقيق المواطنة العالمية هذا عن طريق مؤسساته الفاعلة في المجتمع و التي ساهم عن طريقها في الدفاع عن الأفراد و طنبا وعالميا كالدفاع عن حقوق المرأة و حماية حقوق الإنسان و من المجتمع المدني العالمي كان له دور كبير في بروز المواطنة العالمية . و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة أن المواطنة في زمن العولمة هي الانتقال من المواطنة القومية إلى المواطنة العالمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المصادر الرسمية

أ- القرآن الكريم:

1- سورة ابراهيم (35).

ب- القوانين:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الخدمة الوطنية الجزائري، أمر رقم 74-103 المؤرخ في 01 ذي القعدة عام 1394 الموافق ل15 نوفمبر 1974.

ثانياً: الكتب

1- الشكري يوسف (علي)، حقوق الإنسان في ظل العولمة، القاهرة: ايتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2007.

2- دياب (فايد)، المواطنة و العولمة (تساؤل الزمن الصعب)، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، الطبعة الأولى، 2007.

3- ولد الديب (سيدي محمد)، الدولة و اشكالية المواطنة، الطبعة الأولى، 2004.

4- مهران (حمدي)، المواطنة و المواطن في الفكر السياسي، الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الطبعة الأولى.

5- ممدوح (محمود)، العولمة الدراسة في المفهوم و الأبعاد، الاسكندرية: جامعة الاسكندرية، 2007.

6- عبد الحميد نبيه (نسرین)، مبدأ المواطنة بين الجدل و التطبيق، مركز الاسكندرية للكتاب، 2008.

7- عبد النعيم محمد أحمد، مبدأ المواطنة و الاصلاح الدستوري (دراسة تحليلية مقارنة)، القاهرة: دار النهضة العربية، 2008.

8- عبد الستار جبر الليلية (شيماء) ، العولمة و المنظمات الدولية المالية، عمان: لدار النشر و التوزيع، 2010

9- غازي الحرار (أماني) ، المواطنة العالمية، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

ثالثا: المجالات

1- بالقاسمي (آمنة) و مزيان (محمد)، "الثقافة و تأثيراتها على هوية الشباب المراهقين"، مجلة العلوم الإنسانية، 2011، العدد 8.

2- كاظم (ثائر رحيم)، "العولمة و المواطنة و الهوية"، مجلة القادسية في الآداب و العلوم التربوية، 2009، العدد 1.

3- محمد الحديشي (صلاح ياسين) و عبد العزيز (معتز خالد)، "التأثيرات السلبية و الايجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية"، مجلة أبحاث كلية التربية الانسانية، 2011، العدد 1.

رابعا: الدراسات غير منشورة

أ- الأطروحات و المذكرات

1- أيمن راشد حاج أحمد (ديانا)، أثر العولمة على مواطني الضفة الغربية، (رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية، 2014).

2- كرازدي (إسماعيل)، العولمة و الحكم نحو حكم عالمي و مواطنة عالمية، (رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر - باتنة -، 2011-2012).

3- قادري (فضيل كسبه)، منظمات المجتمع المدني و دورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين، (رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، 2013).

ب-الملتقيات

1- أبو عزام(صدام)، دور المركز الوطني لحقوق الانسان "الأردن" في المشاركة العامة/الشعبية، الجزائر: 9 تشرين الأول، 2012.

2- كنعان أحمد علي ، "الشباب الجامعي و الهوية الثقافية في ظل العولمة الجديدة"، دمشق عاصمة الثقافة العربية، 2008.

3- زغو(محمد)، أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد و الشعوب. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، كلية العلوم القانونية و الإدارية جامعة حسينية بن بوعلي - الشلف-، 2010.

خامسا: الوثائق الالكترونية:

1- الخنيزي (نجيب) ، " مفهوم المجتمع المدني و ترسيخ فكرة المواطنة"، المتاح في:

http://www.ahewar.org/debat/shaw.art.asp?aid=19846 ، بتاريخ 14-04-2014.

2 - القمودي (بدر الدين) ، " مفهوم المواطنة"، المتاح في:

http://antaririroyal.canalblog.com، 28 يونيو 2009.

3- شكر (عبد الغفار) ، "مفهوم المجتمع المدني: نشأته و تطوره و مكوناته و اطاره التنظيمي"، المتاح في:

http://groups.google.com/fourm/#!fourm/fayad61، 02-05-2011، تاريخ التصفح 12-02-2014.

4- عبده (محمد) ، "آثار العولمة على الهوية الثقافية"، ترجمة نبيل أبو صعب، جامعة بينين. المتاح في ،

.ar.wikipedia.org/wiki/

5- "تعريف العولمة لغة و اصطلاحا". المتاح في:

w.cf pdz.com/vb/show thread,php?p=57913 13-2-2011، تاريخ التصفح 20-3-2014.

- 5- مظاهر و أسباب العولمة، المتاح في: <http://shammadawa.com>، تاريخ الدخول 2014-03-22، <http://qu.blospot.com/p/blog.page.1045.html>.
- 6- منتدى التمويل الإسلامي الجزئي الاقتصادي الدولي، "أسباب بروز العولمة الاقتصادية و آثارها". المتاح في: <http://is.lamfin-froum.net/t704topic>، تاريخ الدخول 2014،15:22-03-12.
- 7 - أحمد إبراهيمي، "العولمة أسباب ظهورها الآليات التي تستخدم"، المتاح في: <http://www.annabaa.org/banews/54/324.html>، تاريخ الدخول 2014-02-17.
- 8- محمد أحمد السامرائي، العولمة السياسية و مخاطرها على الوطن العربي. المتاح في: <http://www.glo110.blogfa.com/post7>، بتاريخ 2014-03-21.
- 9- غسان حمدان ، عن العولمة السياسية و ما إليه. متاح في <http://alwan.org>، 4-فبراير-2010.

الفن الرس

فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	كلمة الشكر و التقدير
	ملخص الدراسة
أ	مقدمة
05	الفصل الأول: ماهية المواطنة
05	المبحث الأول: تعريف المواطنة
05	المطلب الأول: مفهوم المواطنة لغة و اصطلاحا
06	المطلب الثاني: مفهوم المواطنة في الفكر الغربي السياسي و الفكر الاسلامي
08	المبحث الثاني: التطور التاريخي لنشأة مفهوم المواطنة
08	المطلب الأول: المواطنة عند الإغريق و الرومان
09	المطلب الثاني: المواطنة في القرن التاسع عشر و القرن العشرين و القرن الواحد و العشرين
11	المبحث الثالث: مرتكزات المواطنة
11	المطلب الأول: الفردية
14	المطلب الثاني: المساواة
15	المطلب الثالث: المشاركة
17	المبحث الرابع: حقوق و واجبات المواطنة
17	المطلب الأول: حقوق المواطنة
23	المطلب الثاني: واجبات المواطنة
27	خلاصة الفصل
28	الفصل الثاني: ظاهرة العولمة و انعكاساتها على المواطنة

28	المبحث الأول: مفهوم العولمة و أسباب ظهورها
28	المطلب الأول: مفهوم العولمة
31	المطلب الثاني: أسباب ظهورها
33	المبحث الثاني: تأثير العولمة الثقافية على الهوية الثقافية و الولاء للوطن
33	المطلب الأول: تعريف الثقافة و الهوية
35	المطلب الثاني: إضعاف الهوية الثقافية و الولاء للوطن
39	المبحث الثالث: تدعيم تكريس الحقوق السياسية للمواطن (المشاركة)
39	المطلب الأول: تعريف العولمة السياسية
39	المطلب الثاني: دور العولمة في تكريس و تدعيم الحقوق السياسية (المشاركة)
42	المبحث الرابع: تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و إضعاف دور الدولة
42	المطلب الأول : تعريف العولمة الاقتصادية
43	المطلب الثاني : إضعاف دور الدولة و تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية
45	المبحث الخامس: تطور و دور المجتمع المدني و بروز المواطنة العالمية
45	المطلب الأول : تعريف المجتمع المدني
47	المطلب الثاني :تطور المجتمع المدني في بروز المواطنة العالمية
52	خلاصة الفصل
53	الخاتمة
55	قائمة المراجع
59	الفهرس